S/PV.7267

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٢٦٧**

الخميس، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة باور	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	الأرجنتين	السيد دي أنتوينو
	الأردن	السيدة قعوار
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد غومبو
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي – آه
	رواندا	السيد ندوهونغيريهي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيد مايس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيدة أوغوو

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2014/656)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرّ جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2014/656)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسبانيا، أفغانستان، ألمانيا، إيطاليا، جمهورية إيران الإسلامية،باكستان، بولندا، تركيا، سلوفاكيا، كند، الهند، اليابان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد يان كوبيش، الذي يشارك في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من كابل.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير – هارتنغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/656 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

أعطي الكلمة الآن للسيد كوبيش.

السيد كوبيش (تكلم بالإنكليزية): يجتمع مجلس الأمن اليوم إذ من المقرر الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية في أفغانستان خلال أيام ولكن دون التوصل بعد إلى اتفاق سياسي بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية. وقرّبت المناقشات التي جرت في الأسابيع الأخيرة وامتدت إلى ساعات متأخرة من الليل بين فريقي السيد عبد الله عبد الله والسيد غني أحمدزي، ولكن لا يزال يتعين جسر الهوة بشأن بعض المسائل الحيوية. إن الجمود الذي طال أمده يعمق الأزمة التي كبدت أفغانستان بالفعل خسائر فادحة في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية. وهذا هو السبب في أنني أقدم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن مرة أخرى من كابل، حيث طُلب حضوري من أجل دعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى تحقيق اختراق نهائي.

وبكل بساطة ما من طريق إلى الأمام أفضل من تشكيل حكومة وحدة وطنية، بقيادة الرئيس المنتخب حسب ما صدقت عليه اللجنة الانتخابية المستقلة، تعمل في شراكة مع كبير الموظفين التنفيذيين الجديد.

جميع الخيارات الأخرى هي إما مقترنة بمخاطر كبيرة أو مُقَوِّضة للإطار الدستوري في البلد.

وكل من المرشحَين أعرب سابقا عن التزامه بمفهوم هذه الإدارة وتقيده بنتائج الانتخابات، رهنا بعملية تدقيق.

وثبت أن الاتفاق على طرائق إدارة من هذا القبيل أمر أكثر صعوبة.

أما النقاط الشائكة المتبقية فتشمل أفضل السبل لإيصال النتائج عندما يعتقد مؤيدوا كلا الجانبين حقا أن مرشحهم هو الفائز ولا يقبلون أية نتيجة أخرى، بصرف النظر عن عملية التدقيق.

وإذا لم يتحقق اتفاق بحلول وقت التصديق على النتائج، فسيجري وضع ديناميات جديدة، مع احتمال أن تؤدي إلى

مزيد من عدم اليقين، وحتى إلى وجود خطر يتمثل في نشوب صراع. والوقت المتبقي الآن قصير، وأعني بذلك يوما واحدا أو يومين.

إن المطلوب هو إجراء عملية انتقال سياسي مشروعة تحظى بالقبول على نطاق واسع، بغية توفير ولاية قوية للتصدي للتحديات العديدة في البلد، وهي التحديات التي تشمل تمردا متعاظما، وأزمة نقدية تلوح في الأفق، واقتصادا غير مشروع يزداد توسعا، لا سيما أن المخدرات هي التي توفر الدعم له. وأخيرا، من الحيوي كفالة أن يكون للمجتمع الدولي شريك يتصف بالمصداقية تجاه تنفيذ الالتزامات الثابتة بتقديم المساعدة إلى أحد البلدان المتبقية الأكثر اعتمادا على المعونة في العالم.

وبناء على طلب المرشحَين والسلطات الأفغانية، قبلت الأمم المتحدة الاضطلاع بدور رئيسي في دعم العملية الانتخابية، حتى وإن كانت العملية نفسها هي من مسؤولية الهيئات الأفغانية لإدارة الانتخابات. لقد قبلت الأمم المتحدة هذا الدور انطلاقا من المسؤولية المستمدة من صميم ولايتها لدعم منع نشوب الصراعات. ومن المعروف دائما أن هناك خطرا على سمعة المنظمة. بيد أنه خطر لا بد منه. وأريد أن أؤكد على تقديري للدعم الهائل من أسرة الأمم المتحدة بأسرها، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية.

ومع إصدار الأحكام النهائية من جانب لجنة الانتخابات يوم الأحد الماضي، وصل الدور الإشرافي للأمم المتحدة إلى نهايته. وكان تقييمنا أن عملية التدقيق قد وفّرت تدقيقا شاملا في العملية الانتخابية يتصف بالثقة، وهو تدقيق لم يسبق له مثيل من حيث الحجم والعمق وإحصاء الأصوات. لقد جرى الكشف عن مستويات كبيرة من الغش تم القضاء عليها. وما تأكد أيضا هو أن الملايين من النساء والرجال توجهوا إلى التصويت في ١٤ حزيران/يونيه دعما لعملية انتقالية سلمية وديمقراطية للسلطة. إنهم انتظروا بفارغ الصبر لمدة أشهر بغية التوصل إلى اتفاق طال انتظاره بين الزعيمين حول إنشاء حكومة وحدة وطنية. فالتحديات الخطيرة والمتزايدة التي تواجهها أفغانستان تتطلب الاتفاق السريع على هذه الحكومة وعلى إنشائها.

ثمة تحوّل تكتيكي في حركة التمرد، إلى جانب الجماعات الإرهابية الدولية، قد أدى إلى محاولات لا تتعلق بمجرد عرقلة الأمور، وإنما تتعلق أيضا بالسيطرة على أراضي البلد. وبما أن الاشتباكات على الأرض هي السبب الرئيسي لوقوع الإصابات في صفوف المدنيين، فإن المدنيين يواصلون تحمل وطأة الصراع. ففي الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٤، ارتفع عدد الضحايا المدنيين بنسبة ١٥ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٣، إذ قُتل ٢٣١٢ شخصا وأصيب ٤٥٣٣ شخصا آخرين بجروح. وعلى العموم، هناك زيادة نسبتها ١٦ في المائة من النساء و ٢٤ في المائة من الأطفال الذين قُتلوا وجُرحوا نتيجة الصراع المسلح مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٣.

إن أفراد الشرطة والجيش الأفغاني يستجيبون بشجاعة، وأنا أحيّي جميع الأفغان الشجعان الذين قُتلوا وأُصيبوا بجروح أثناء خدمة بلدهم. المؤسسات الأمنية في أفغانستان تتطلب دعما مستمرا. وسوف تحتاج الإدارة الجديدة إلى التعجيل في وضع أطر قانونية على نحو متفق عليه بين الأطراف بغية كفالة أعمال التخطيط والاستعدادات اللازمة للاستمرار في تقديم المساعدة الدولية. أمّا التأكيد على النية بتقديم الدعم المتواصل للمؤسسات الأمنية الأفغانية من جانب مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي الذي انعقد في ويلز فكان موضع ترحيب بالغ.

ومع انتهاء مهمة القوة الدولية للمساعدة الأمنية في نهاية هذا العام، أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للتنويه بجميع الدول

التي ساهمت فيها، فضلا عن الإعراب عن احترامي للأفراد الذين أصيبوا بجروح ولأسر الذين لقوا مصرعهم.

ولقد ساهم أيضا الجمود الذي طال أمده في الركود الاقتصادي في أفغانستان، مع انخفاض كبير في إيرادات الحكومة. وسوف تحتاج الإدارة الجديدة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتفادي الوقوع في أزمة نقدية، وكفالة استمرار الأداء السلس للحكومة. وهذا يتطلب توفير الدعم الطارئ من الجهات المانحة. ومع ذلك، من الحيوي إجراء إصلاحات اقتصادية وإدارية أطول أجلا بغية تحسين الإيرادات، ومعالجة الفجوة الضريبية المتزايدة.

ومن خلال إعادة صياغة إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة وتحديثه قبل مؤتمر لندن الوزاري المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر، فإن المشاركة القوية من جانب الإدارة الجديدة ستكون أمرا مركزيا لكفالة الأولويات الأفغانية واتجاهاتها الواضحة. وأستعجل التركيز بشكل أكبر على وضع جدول أعمال لصالح الفقراء بالاستناد إلى حقوقهم، بما في ذلك اعتماد السياسات التي تعالج زيادة عدد السكان من الشباب الذين لا يعرفون القراءة والكتابة إلى حد كبير. كما سيكون من الحيوي إدماج الجهود الرامية إلى تقويض الاقتصاد المتنامي القائم على المخدرات، بما في ذلك من خلال تكثيف الجهود الإقليمية.

وإنني ركّزت طوال فترة ولايتي تركيزا خاصا على تعزيز التعاون الإقليمي الذي يتمحور حول أفغانستان. فتعزيز العلاقات الاقتصادية والبنى التحتية والأمن في الجوار سوف يكون أمرا حاسما بالنسبة إلى استدامة مستقبل أفغانستان واستقرارها في منطقة مستقرة ومزدهرة. وأرحب بالقيادة القوية التي أظهرتها الصين في أعمالها التحضيرية لمؤتمر تيانجين المعني بمبادرة عملية اسطنبول/قلب آسيا.

إن إحدى أهم علاقات أفغانستان وأصعبها هي العلاقة مع باكستان. ففي ظل الإدارة الجديدة، من الممكن إعادة النظر في هذه العلاقة للمضي قدما في مواجهة التحديات المشتركة المعنية بإدارة الحدود، وتحقيق التنمية الاقتصادية، ومكافحة الإرهاب. وقد تشكل الإدارة الجديدة أيضا فرصة لبعث حياة جديدة في جهود المصالحة التي يقودها الأفغان، والتي تقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة من أجلها.

هذه الجلسة هي الأخيرة لي بصفتي رئيسا للبعثة. لقد كانت الفترة صعبة في أفغانستان، وإنما كان لي شرف العمل أثناءها. إن الثقة التي وضعها جميع الأطراف المحلية والدولية بالأمم المتحدة، حتى في خضم الأحداث الراهنة والتفكير بشأن جهود السلام في المستقبل، كانت مبعثا للإلهام. وبغية المضي قدما، سوف يظل للأمم المتحدة دور هام سواء في أفغانستان أو في المنطقة على نطاق أوسع.

وأود أن أشكركم جميعا على ما تلقيته من دعم وتوجيهات من أعضاء مجلس الأمن وغيرهم من الدول الأعضاء والشركاء الدوليين منذ أن بدأت عملي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

وأريد أيضا أن أنوّه بزملائي من الأمم المتحدة، ولا سيما من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على عملهم الدؤوب، ومشورتهم السليمة، والتزامهم الحقيقي. وأذكر خصوصا مستشاري الحميم فاديم نازاروف والآخرين الذين دفعوا حياتهم ثمنا لعملهم.

إن الهدف من جميع أعمالنا، الذي يُبقي على التزامنا قائما في بيئة غالبا ما تكون صعبة وعسيرة وخطرة، هو دعم تطلعات الشعب الأفغاني إلى تحقيق مستقبل أكثر ازدهارا وأمنا في أفغانستان المستقرة والموحدة. هذه هي الأمنيات التي يجب أن تحتل الصدارة في هذا المنعطف الحرج.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد كوبيتش على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أهنئ الولايات المتحدة على قيادتها الناجحة للمجلس في هذا الشهر. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية وعلى قيادته المتميزة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. إن عمله الدؤوب طوال الأشهر العديدة الماضية كان ضروريا فيما كانت أفغانستان تواجه فترة انتخابات صعبة. وبينما تصل ولاية السيد كوبيش إلى نهايتها، أتمنى له كل النجاح في مساعيه المقبلة.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام وفريقه على دعمهما لبلدي طوال عملية الانتخابات، وعلى التقرير الأخير للأمين العام (S/2014/656) عن الحالة في أفغانستان.

في ٥ نيسان/أبريل و ١٤ حزيران/يونيه، أدلى ملايين الأفغان بأصواتهم لانتخاب الزعيم المقبل للبلد، مخاطرين بحياتهم ومتحدين أعداء أفغانستان لممارسة حقوقهم الديمقراطية. ولدى قيامهم بذلك، أظهروا شجاعة مبهرة في مواجهة الإرهاب والتزاما قويا بأن تنعم أفغانستان بالسلام والديمقراطية والرخاء. لقد شكلت تلك الانتخابات نهاية المرحلة الانتقالية في أفغانستان وبداية عقد التحول – وهي لحظة بالغة الأهمية إذ يخرج البلد من حرب دامت أكثر من ٣٠ عاما. وبالنسبة للشعب الأفغاني، كانت الانتخابات فرصة تاريخية للتصويت من أجل الأمل والديمقراطية والسلام الدائم.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الإقبال المثير للإعجاب وحماس الملايين من الأفغان، تحولت الانتخابات إلى عملية مطولة ومعقدة بل ومضطربة في بعض الأحيان، في مواجهة العديد من التحديات غير المتوقعة. فالمنازعات المتعلقة بمزاعم التزوير في الجولة الثانية وما تلاها من اضطرابات سياسية اقتضت بذل جهود كبيرة من أجل تفادي الأزمة. وتحقيقا لتلك الغاية، وبدعم من المجتمع الدولي، وقع المرشحان الرئاسيان على إعلان مشترك في ٨ آب/أغسطس، تماشيا مع الإطارين السياسي والتقني المتفق عليهما في ١٢ تموز/يوليه. وتضمن الإعلان تفاصيل رؤيتهما الموحدة لإجراء عملية مراجعة كاملة، على أساس المعايير المتفق عليها التي أعدتها الأمم المتحدة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية وفقا للدستور الأفغاني.

وعقب الاتفاق، أجرت اللجنة الانتخابية المستقلة، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، عملية المراجعة وفقا للقوانين الأفغانية والمعايير الدولية. وفي عملية لم يسبق لها مثيل من حيث الحجم والتعقيد، أجرت اللجنة تقييما لكل صوت أدلى به في الجولة الثانية للانتخابات، من بين ٢٢٨٢٨ صندوق اقتراع وجميع الولايات الـ ٣٤. وأجريت عملية المراجعة تحت المراقبة والإشراف الوطنيين والدولين المكثفين من أجل حماية مصداقية ونزاهة نتائج الانتخابات. لقد كانت عملية هائلة، شارك فيها المئات من موظفي الأمم المتحدة والموظفين الدبلوماسيين والمراقبين الدوليين والمحليين ووكلاء من كل حملة انتخابية وموظفي الانتخابات الأفغان. وبالنيابة عن حكومة أفغانستان وشعبها، أود أن أعرب عن تقديري لجميع المراقبين المحليين والدوليين، والموظفين الذين عملوا ليلا ونهارا للانتهاء من عملية المراجعة.

ونحن ممتنون للمجتمع الدولي، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة – وأيضا للرئيس أوباما ووزير الخارجية جون كيري، اللذان ظلا على اتصال مع المرشحين إما بواسطة الهاتف أو بصورة مباشرة عن طريق السفر إلى أفغانستان، وكذلك للسيد يان كوبيتش، والزملاء الآخرين

في الأمم المتحدة على دعم عملية المراجعة، وما قاموا به من دور في تيسير المفاوضات والتعاون بين فريقي الحملتين الانتخابيتين. ويتوقع الشعب الأفغاني أن تسفر تلك الجهود عن التعجيل بتتويج العملية بالنجاح.

اكتملت الآن عملية المراجعة، ونحن في انتظار إعلان النتائج النهائية. والشعب الأفغاني يتوق إلى تجاوز هذه المرحلة الصعبة ورؤية الحكومة الجديدة تبدأ عملها، بروح الوحدة الوطنية، من أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت في العقد الماضي وإحلال السلام وتحقيق الازدهار للجميع. وكما أكد الرئيس كرزاي مجددا بالأمس، يحتاج الشعب الأفغاني لأن يرى على سبيل الاستعجال انتهاء العملية وتنصيب رئيس جديد وتشكيل الحكومة.

ترأس الرئيس حامد كرزاي اجتماعا صباح اليوم مع الشيوخ وزعماء الجهاديين ورؤساء فروع مؤسسات الدولة الرئيسية لمناقشة المسائل الانتخابية والمفاوضات بين المرشحين. وأعرب المشاركون في الاجتماع عن القلق إزاء العملية الانتخابية التي طال أمدها، وقالوا إن الشعب يزداد قلقا وانشغالا. وقرر الاجتماع أن يجتمع الشيوخ مع المرشحين صباح غد، الجمعة، ١٩ أيلول/سبتمبر، للمساعدة في التوصل إلى اتفاق سريع.

لقد كانت الأشهر الستة الماضية صعبة للغاية بالنسبة لشعب أفغانستان. وأثر المأزق الانتخابي بشدة على اقتصاد البلد، وأمن البلد ومعنويات شعبه. ومن أجل ضمان الاستقرار في المستقبل، تتطلب المسائل التالية التركيز الفوري من جانب أفغانستان وشركائها الدوليين.

أولا، تزداد الحالة الاقتصادية ترديا، ويفاقمها انعدام اليقين السياسي فيما يتعلق بالنزاع الانتخابي. وشهدت الأشهر القليلة الماضية انخفاضا حادا في النمو الاقتصادي، وجمع الإيرادات المحلية والدخل القومي، في خسائر ببلايين الدولارات تهدد استقرار البلد في الأجل الطويل. وتبذل الحكومة قصارى جهدها للحفاظ على صون الاستقرار المالي للبلد، لكن سيكون من الصعب حل الأزمة الوشيكة من دون الدعم الدولي.

ثانيا، إن الحالة الأمنية تزداد سوءا. وتستغل الطالبان وغيرها من الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة المأزق الانتخابي لزعزعة استقرار البلد باستخدام العنف. وتسبب استخدامها للهجمات الانتحارية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والقذائف الصاروخية في المناطق المأهولة بالسكان في زيادة عدد الضحايا من المدنيين وأفراد الأمن، مما يجعل هذه الفترة الأشد فتكا بالنسبة لقوات الأمن الوطني الأفغانية والشعب الأفغاني منذ عام ٢٠٠١. كما ساهم القصف عبر الحدود في تدهور الحالة الأمنية وما يرتبط به من خسائر في الأرواح. وعلى الرغم من تصدي قوات الأمن الوطني الأفغانية لغالبية المتمردين، وأثبتت بذلك القدرة والكفاءة المهنية والشجاعة، ما زال العنف يلقي بظلاله على أفغانستان.

ثالثا، هناك مناخ خطير من الانقسام والتشرذم. إن المأزق السياسي يعرض للخطر الأمل والحماس اللذان سادا يوم الانتخابات، ومعهما تفاؤل الشعب الأفغاني حيال مستقبل البلد. لقد عملنا بلا كلل على مدى العقد الماضي من أجل بناء توافق الآراء والوحدة على الصعيد الوطني، لكن الخوف من العودة إلى أيام الماضي الحالكة عاد إلى الظهور في الأشهر القليلة الماضية. ويود الشعب الأفغاني أن يرى انتصار التواضع والعقل وضبط النفس على عدم الثقة والانقسام؛ ومن شأن ذلك فحسب أن يتيح بناء مستقبل يسوده السلام والديمقراطية.

وفي حين تتطلب الأخطار المباشرة التركيز الملح، سيمكن الاختتام الناجح للعملية الانتخابية وتشكيل حكومة جديدة من إحراز المزيد من التقدم بشأن أولويات والتزامات أفغانستان في الأجل الطويل. وما برح البلد يتطلع إلى إحراز

تقدم نحو تحقيق أهدافه حتى يتمكن من تحقيق السلام الدائم والاستقرار والازدهار في نهاية المطاف. إن التحول الديمقراطي الوشيك يتيح فرصة لتنشيط الجهود الرامية إلى تحقيق الإصلاح الأوسع والشمولية ومشاركة جميع قطاعات المجتمع الأفغاني في مستقبل البلد. وستتيح البداية الجديدة أيضا إحراز المزيد من التقدم فيما يتعلق بجدول أعمال السلام والمصالحة الوطنية حتى تلقي المعارضة المسلحة سلاحها وتساهم في بناء السلام في أفغانستان وتحقيق الازدهار فيها.

وفي الوقت نفسه، سيظل التعاون الإقليمي أساسيا، لا للسلام والمصالحة فحسب، ولكن أيضا للاستقرار والتقدم في منطقة الجوار الأوسع نطاقا. وأفغانستان ملتزمة بتعزيز الارتباطات الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل تعزيز التنمية والتجارة ومكافحة الإرهاب والتطرف ومصادر عدم الاستقرار في المنطقة. وسيكون مؤتمر عملية اسطنبول المقبل في تيانجين، الصين، خطوة هامة في هذا الصدد، ونحن نقدر الدور القيادي الذي تضطلع به الصين في المضي قدما بالمبادرة.

وأفغانستان ملتزمة بالشراكات الطويلة الأجل مع المجتمع الدولي، التي ستكون حاسمة الأهمية لنجاح عقد التحول وما بعده.

وإننا نرحب بإعلان منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ويلز في وقت سابق من هذا الشهر أنها مستعدة لتدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية وتقديم المشورة لها ومساعدتها بعد عام ٢٠١٤، وعن التزامها الثابت بالبلد طوال عقد التحوُّل. والدعم المتواصل من شركائنا الدوليين ذو أهمية حيوية مع التخفيض التدريجي للقوات الدولية وتولِّي قوات الأمن الأفغانية المسؤولية الكاملة عن الأمن في جميع أنحاء البلد. ونتطلع أيضا إلى تعزيز التعاون بين أفغانستان ومجتمع المانحين. ومؤتمر التنمية الوزاري المقرر عقده في لندن في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر سيتيح لنا أن نؤكد مجددا وأن نجدّد الالتزامات القائمة بصفتها جزءاً من إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، وأن نعزِّز شراكة أفغانستان مع المجتمع الدولي على المدى الطويل.

إنَّ الدول هي التي تبني مستقبلها، ولكن في عالَم اليوم ثمة دور هام للمجتمع الدولي في مساعدة البلدان المتضررة من الحروب والخارجة من النزاع. ولذا، نجتمع هنا مجددا اليوم في المجلس لمناقشة الحالة في أفغانستان. فبعد ١٣ عاماً من العمل الجبَّار والمكاسب الكبرى، يتوق الشعب الأفغاني إلى العيش في سلام وأمن. وبينما نمضي قدُما، يتسم الاستقرار بأهمية قصوى، ليس لبلدي وشعبي فحسب، بل للجوار الأوسع أيضا. وللبلدان في المنطقة مصلحة كبرى في إحلال السلام والأمن في أفغانستان. ومن المهم للغاية ألاَّ يصبح البلد مرة أخرى مسرحاً للخصومات السياسية، وأن تقف المنطقة والمجتمع الدولي بأسره إلى جانبنا لدعم النهاية الناجحة للعملية الانتخابية.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص يان كوبيش على إحاطته الإعلامية صباح اليوم، وأقدِّر مساهمته الأساسية والتي لا غنى عنها في مرحلة أفغانستان الانتقالية، فضلا عن الدور الهام الذي يضطلع به كل فريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والأمم المتحدة على نطاق أوسع. وعند هذا المنعطف الدقيق، يبقى ذلك الدور محورياً. وكما الحال دائما، أشكر أيضا السفير تانين على إحاطته الإعلامية.

قبل ثلاثة أشهر، هنَّأنا الشعب الأفغاني الذي أوضح رغبته في مستقبل ديمقراطي عبْر التصويت بأعداد ضخمة – على الرغم من التهديد الدائم بالعنف من جانب الإرهابيين والمتمرّدين. ويتعين الآن على المرشحين الرئاسيين أن يرتقيا إلى مستوى توقعات شعبهما. وإيجاد حل للعملية الانتخابية في الوقت المناسب وبصورة سلمية وموثوقة أمر حيوي لاستقرار

أفغانستان وازدهارها المستقبليين. وعلى المرشحين الوفاء بالتزاماتهما بقبول نتيجة التدقيق الكامل للعملية الانتخابية والتقيُّد بنتائجها والعمل معاً لتشكيل حكومة وحدة وطنية. وإذا لم يتمَّ حلُّ المأزق السياسي فورا، فإنَّ المرحلة الانتقالية الناجحة في أفغانستان ستتعرض للخطر، وهذا ما لا يجب أن يحدث.

لقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة والمراقبون الدوليون بدور حيوي في دعم اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة طوال عملية التدقيق الكامل للانتخابات. ونُشيد بالأمم المتحدة على النشر السريع لأكثر من ١٢٠ خبيراً انتخابيا. وقد تصرف المجتمع الدولي بنيّة حسنة في الاستجابة لطلب أفغانستان وجود إشراف دولي على التدقيق. وكان من دواعي سرور بلدي، أستراليا، أن يدعم التدقيق الذي كان غير مسبوق في نطاقه وعمقه ودقَّته.

وكما نعلم، فإن تشكيل حكومة جديدة سيشكِّل بوضوح لحظة حاسمة جدا بالنسبة لأفغانستان. والمجتمع الدولي يتطلع إلى إطار دعم أفغانستان بعد عام ٢٠١٤. وإننا نرحب بإعلان مؤتمر قمة ويلز لحلف الناتو مؤخراً بشأن أفغانستان، والذي يحدد مؤشرات رئيسية لدعم الحلف لأفغانستان بعد عام ٢٠١٤، بما ما في ذلك استحسان أن يؤيد مجلس الأمن البعثة التي ستحل محل القوة الدولية للمساعدة الأمنية بعد عام ٢٠١٤. وأستراليا مستعدة، مع شركائنا، للعمل مع الحكومة الجديدة لتعزيز الترتيبات للدعم المتواصل من قبل المجتمع الدولي لأفغانستان.

يشير أخر تقرير للأمين العام (S/2014/656) إلى زيادة في نشاط المتمردين أثناء فترة المأزق السياسي. وقد شهدنا أيضا زيادة في الضحايا المدنيين، والذين سقطت الغالبية العظمى منهما في أعمال ارتكبتها القوات المعادية للحكومة. والاعتداءات التي وقعت مؤخرا بمشاركة أعداد ضخمة من المقاتلين تبعث على القلق بوجه خاص. ومما يثلج صدورنا أنّ جيش أفغانستان وشرطتها استطاعا الاستجابة بفعالية، بما في ذلك في الولايات. والقدرة المتنامية لقوات الأمن الوطنية الأفغانية ظهرت أيضا طوال فترة الانتخابات. ومن الحيوي أن تواصل تلك القوات تطوير وإدامة قدراتها، ولا سيما في الولايات.

وتبقى أستراليا ملتزمة بدعم قوات الأمن والمؤسسات الأمنية في أفغانستان، وستقدِّم لهذا الغرض ٣٠٠ مليون دولار في السنوات القليلة المقبلة. كما لا تزال أستراليا مستعدة للمساهمة في البعثة غير القتالية بقيادة الناتو المقرر نشرها بعد عام ٢٠١٤ لتدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية وإرشادها ومساعدتها. ونحثّ الحكومة الأفغانية الجديدة على إنجاز الترتيبات القانونية اللازمة لتلك البعثة بصفتها أولوية فورية.

وتنفيذ الالتزامات والإصلاحات التي اتُّفِق عليها في مؤتمر طوكيو لعام ٢٠١٢ سيكون أساسيا أيضا لاستقرار أفغانستان، وهو كما نعلم جميعا، وكما قلنا تكراراً، أمر ضروري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وقد نفَّذت أفغانستان إصلاحات قانونية هامة لمكافحة الإرهاب وتمويل الإرهاب وغسل الأموال والاتجار بالبشر. ونحن ندرك أنَّ التحديات الاقتصادية الحالية أمام أفغانستان مصدر قلق عميق وأن بذل المزيد من الجهود لمكافحة الفساد وتعزيز الاستدامة المالية يمثل أولوية مُلِحّة.

ويتعيّن أيضا على الإدارة المقبلة أن تُحرز تقدُّماً في تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فمشاركة النساء النشطة في العمليات السياسية وعمليات المصالحة في أفغانستان – والأهم من ذلك، تقدير واحترام حقوقهن الإنسانية – ستشكل اختباراً دقيقاً لما إذا كان بوسع أفغانستان أن تأمل أن يكون لها مستقبل زاهر، وما إذا كانت ستواصل استقطاب الدعم الدولي. وإننا مستمرون في الحثّ على التنفيذ

الكامل للقانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، بغية الاستفادة من إنجازات العقد الماضي. ونرحب بالتقدم في خطة العمل لمنع تجنيد القاصرين ونتطلع إلى تنفيذها الكامل. ويجب على الحكومة المقبلة أيضا أن تدعم اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان لتكون قوية ومستقلة.

إنَّ بعثة الأمم المتحدة ستواصل أداء دور رئيسي في دعم أفغانستان بعد المرحلة الانتقالية، بما في ذلك عبْر مساعيها الحميدة، في تعزيز حقوق الإنسان وتحسين الحوكمة وفي التنسيق مع المانحين وفي تيسير المساعدة الإنسانية. ومن الواضح أنَّ الشعب الأفغاني يرغب في حكومة ديمقراطية وقابلة للمساءلة. والتحديات التي تواجهها أفغانستان في الطريق نحو مستقبل أكثر سلاما وأمنا واضحة بالقدر نفسه. وأستراليا، إلى جانب المجتمع الدولي، ملتزمة بدعم أفغانستان طوال هذه المرحلة الانتقالية. ونحن نتوقع القيام بذلك عبْر الشراكة الوثيقة مع حكومة أفغانية متجاوبة وتتسم بالشفافية وقابلة للمساءلة.

أخيرا، أود الإعراب عن التقدير للإسهام الشخصي الذي قدمه يان كوبيش وقيادته وتعاطفه، فيما يختتم مهمته، وأشكره على ما فعله لمساعدة أفغانستان في بناء مستقبل جديد. كما أود أن أشكره على دعمه لأستراليا بصفته أحد واضعي المسوَّدة الأولى بشأن أفغانستان في المجلس، ونتمنى له دوام النجاح.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نودّ أن نشكر السيد يان كوبيش على الإحاطة الإعلامية بشأن الحالة في أفغانستان، وعلى عرض تقرير الأمين العام (S/2014/656). ونودّ أيضا أن نشكر الممثل الدائم ظاهر تانين على بيانه.

إننا نتشاطر الشواغل والمخاوف التي جرى الإعراب عنها في هذه القاعة إزاء السباق الذي طال أمده بعد الانتخابات. واليوم، إذ تواجه الصديقة أفغانستان تحديات عديدة في مجالات مختلفة – الأمن وبناء الدولة والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية – تصبح حقيقة أنَّ شعبها، الذي عانى طويلا، يعيش في حيرة سياسية ترفا غير مقبول. وشأننا في ذلك شأن جميع الأعضاء المسؤولين في المجتمع الدولي، فإننا نراقب بعناية الحالة التي تتكشف في ما يتعلق بتجميع نتائج الانتخابات الرئاسية. ونحن ممتنُّون لأنّ مرحلة هامة قد مرَّت ولأنه جرت إعادة فرز الأصوات في الجولة الثانية، وبموازاة ذلك، تستمر الاتصالات بين المرشحين بشأن تقاسم السلطة، ولو من دون نجاح كامل دائماً.

ونلاحظ أن ثمة وعيا متزايدا في المجتمع والنخبة السياسية بضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية. ودون اتفاق سياسي بين المرشحين في هذا الصدد، لن يكون ميسوراً للشعب الأفغاني أن يمضي قدُماً بعد سنوات طوال من الحرب المُضنية. واحتمالات زعزعة الاستقرار بشكل خطير تتزايد باستمرار. ونودّ أن نشير بشكل خاص إلى عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وقادتها في توفير المساعدة للشعب الأفغاني في خروجه من هذا المأزق الانتخابي. وندعم المشاركة النشطة للبعثة، إلى جانب المجتمع المدني، وما تقوم به من عمل في أفغانستان. ونعتبر أنه من غير المقبول مطلقاً توجيه تهديدات إلى موظفي البعثة.

وندعو السلطات الأفغانية إلى تسوية الحالة التي أعقبت الانتخابات بالطرق السلمية. ولا بد من الإعلان عن نتائج اختيارات الشعب أمام الشعب وأن تحظى بدعم الشعب ومعظم القوى السياسية في أفغانستان. ومن الواضح أن حل مسألة من سيتولى الرئاسة مستقبلا شأن داخلي. ومن جانبنا، نحن على استعداد للعمل مع أي قيادة لأفغانستان تدعم الشعب الأفغاني نفسه.

إن أفغانستان تمر بواحدة من أكثر الفترات تعقيدا بالنسبة لأمنها الداخلي. ويشير التقرير إلى هذه الحقيقة على وجه

الخصوص والآفاق في هذا المجال غير واضحة بالمرة. فالعناصر المناوئة للحكومة والإرهابيون والمتطرفون على اختلاف مشاربهم يصعدون أنشطتهم وربما يعدون العدة لزحف حاسم بعد انتهاء الوجود العسكري الأجنبي في البلد. وفي ذلك الصدد، نكرر الإعراب عن دهشتنا إزاء عدم وجود ولو إشارة واحدة إلى تنظيم القاعدة، كما لو أن ذلك العنصر لم يعد له وجود في أفغانستان. ونحن مقتنعون بأن المضي قُدما سيكون في غاية الصعوبة ما لم تكن هناك رؤية واقعية للحالة الراهنة اليوم.

وتجاهل الأنشطة الجارية والحقائق الراهنة ليس خيارا مقبولا، وخاصة بالنظر إلى الزيادة المطردة في الخسائر بين المدنيين، ولا سيما في أوساط النساء والأطفال، بما في ذلك نتيجة لضربات قوات التحالف وعملياتها. وفي شمال البلد على وجه الخصوص، هناك تأثير سلبي متزايد على الأمن والاستقرار، لا سيما بالنسبة لمنطقة آسيا الوسطى. ونظرا لأن لدينا حلفاء وشركاء مقربين، فإن ذلك يشكل لنا مصدر قلق كبير.

ومما يزيد من عدم اليقين أننا لا نعرف نتيجة المحاولات التي تبذلها مختلف الجهات الفاعلة للإبقاء على وجود عسكري في أفغانستان. ونعتقد أن أي شكل جديد من أشكال الوجود العسكري ينبغي أن يُنفذ بعناية وأن يكون مقبولا لدى الشعب الأفغاني بأسره ولدى القيادة الأفغانية وأن يقره مجلس الأمن. وفي هذا السياق، نود أن نُذكر قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية بالتزامها بموجب القرار ٢١٢٠ (٢٠١٣) بأن تقدم إلى مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر تقريرا فصليا شاملا، وليس مجرد تقرير غير حاسم كما عودتنا، عن تنفيذ الولاية التي أناطها مجلس الأمن بالقوة الدولية.

ولأسباب تتسم بالحياد، وفي سياق المأزق الانتخابي، جرى تنحية هدف تحقيق المصالحة الوطنية جانبا. ونأمل، بعد اكتمال الدورة الانتخابية، أن تمضي السلطات الأفغانية الجديدة قدما بطاقة جديدة في تنفيذ العناصر الرئيسية لتطبيع الحالة في البلد على أساس المبادئ الثلاثة المعروفة جيدا، ألا وهي، إلقاء المقاتلين للسلاح والاعتراف بدستور أفغانستان وقطع الصلات نهائيا مع القاعدة وغيرها من المنظمات الإرهابية، بما يتماشى تماما مع نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة طالبان.

لا تزال تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ترسم صورة قاتمة للحالة في ما يتعلق بإنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بالمخدرات في أفغانستان. ومن دواعي القلق أن الأمم المتحدة أكدت حدوث انخفاض حاد في القضاء على محاصيل الأفيون. وفي العام الماضي، بلغت عائدات الاتجار بالمخدرات بليون دولار تقريبا. ومن الواضح أن نسبة كبيرة من تلك العائدات تُستخدم في تأجيج الأنشطة التخريبية للجماعات الإرهابية والإجرامية.

ولا يزال مجلس الأمن ينظر في مبادرته لمكافحة المخدرات. وينبغي أن نأخذ في الحسبان الأنشطة التي تضطلع بها منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ولا سيما في هذا المجال. وينبغي أن نعمل بشكل بناء مع زملائنا في المجلس من أجل اعتماد برنامج شامل. فمكافحة مشكلة المخدرات في أفغانستان أمر في غاية الأهمية، ليس من أجل منع الزيادة في تمويل أنشطة المتطرفين والإرهابيين فحسب، بل أيضا لحماية أرواح البشر وللحيلولة دون إدمان الشباب على الهيروين.

وسنصر على أن تولي القيادة الأفغانية الجديدة وجميع الأطراف التي تعمل في البلد لدعم أفغانستان مزيدا من الاهتمام للقضاء على التهديد الذي تمثله المخدرات التي تشكل خطرا كبيرا على السلام والأمن ليس في أفغانستان وحدها، وإنما في المنطقة وخارجها. وهذه المكافحة تتطلب بذل جهود جماعية والتخلي عن المعايير المزدوجة والأيديولوجيات المختلفة.

ولا يمكننا أن نتغاضى بعد الآن عن التزايد في إنتاج المخدرات والذي استمر خلال أكثر من ١٠ سنوات من الوجود الأجنبي.

وثمة دور هام لبلدان المنطقة ولتعاونها في تسوية الحالة الأفغانية. وفي هذا الصدد، فإن تطوير التعاون السياسي والاقتصادي والحوار أمر ذو أهمية خاصة. ونعتقد أن منظمة شنغهاي للتعاون ذات أهمية حاسمة في هذا الصدد، ولا سيما أن هذه المنظمة تضم في عضويتها أفغانستان وجميع جيرانها، سواء بصفة أعضاء أو مراقبين. وقد جرى التأكيد على هذا الواقع في أخر مؤتمر قمة للمنظمة. وتنسيق الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الدولية هو السبيل الوحيد لكي نتمكن من كفالة التنمية المستدامة وإنشاء دولة مكتفية ذاتيا خالية من الإرهاب وجريمة المخدرات. وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري للسيد يان كوبيش على عمله الواسع النطاق على رأس بعثة الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن تظل الأمم المتحدة بحاجة إلى خبرته وكفاءته المهنية العالية وخصاله القيادية.

السيد مايس (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أشكر أنا أيضا الممثل الخاص للأمين العام، السيد يان كوبيش، على إحاطته الإعلامية. وأود، من خلاله، أن أشيد ببعثة بالأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على الدور الحاسم الذي أدته في دعم العملية الانتخابية خلال الشهور القليلة الماضية. وأشكر أيضا الممثل الدائم لأفغانستان، السفير ظاهر تانين، على بيانه.

وأعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي خلال هذه المناقشة.

في أخر مناقشة (انظر S/PV.7208)، رحبنا بالإجماع في هذه القاعة بالتصميم والشجاعة الفائقة للملايين من الرجال والنساء الأفغان الذين أقبلوا على صناديق الاقتراع لأجل الإسهام في مستقبل بلدهم بطريقة ديمقراطية. واليوم، من المهم للغاية أخذ الآمال التي علقها الشعب على العملية الانتخابية في الاعتبار ومراعاة تطلع المواطنين بصفة عامة إلى تحقيق السلام والاستقرار.

ونريد أن نصدق أن مرشحَي الانتخابات الرئاسية وأنصارهما سيكونون قادرين على مجابهة هذا التحدي. وأكثر من أي وقت مضى، نحن ندعوهما إلى التحلي بضبط النفس في ما يصدرانه من بيانات وفي ما يقومان به من أعمال وإلى جعل مصالح الشعب الأفغاني الأولوية الرئيسية لهما. ونحن نتوقع منهما تحديدا القبول، كما تعهدا بذلك، بنتائج الانتخابات وتشكيل حكومة وحدة وطنية. ولا يوجد أي سبيل واقعي آخر.

وحكومة الوحدة الوطنية ستواجه، بمجرد تشكيلها، تحديات كبيرة. والأمن هو أحد تلك التحديات. وفي هذا المجال، فإن الإدارة الجديدة يجب أن تتخذ قرارات بسرعة. وعلى وجه الخصوص، سيكون من المهم المضي قدما بأسرع ما يمكن في إنشاء الأطر القانونية اللازمة لنشر البعثات الدولية لتقديم المساعدة لقوات الأمن الوطنية الأفغانية مستقبلا. وقد أعادت منظمة حلف شمال الأطلسي، من جانبها، مرة أخرى تأكيد التزامها الراسخ بدعم قوات الأمن الأفغانية بعد عام ٢٠١٤ خلال مؤتمر القمة الذي عُقد في نيوبورت في بداية هذا الشهر.

ويتمثل تحد آخر يواجه أفغانستان في الاقتصاد ومكافحة الفقر. وسيكون تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والتعاون الوثيق مع الشركاء الإقليميين أمرا ضروريا لإنعاش الاقتصاد ولتحسين مستويات معيشة الأفغان.

كما أن استقرار المجتمع وازدهاره يرتهنان بسيادة القانون وحقوق الإنسان. وفي تلك المجالات، من المهم الاعتراف بالتقدم الذي أحرزته أفغانستان على مدى العقد الماضي، ولكن دون إغفال النظر عن نطاق المشاكل المعلقة، وعلى وجه

الخصوص، وضع المرأة. وفي هذا الصدد، نحث الحكومة المقبلة على ألا تدخر وسعا لكي تنفذ بصورة فعالة القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة. وندعو إلى تحسين حقوق المرأة في أفغانستان باعتباره أحد أولويات البلد.

وفي ما يتعلق بحماية حقوق الطفل، نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٢٣ تموز/يوليه بشأن خريطة الطريق للتعجيل بتنفيذ خطة العمل لمكافحة تجنيد الأطفال واستخدامهم في قوات الأمن الوطنية الأفغانية. ونشجع البعثة على إبقاء مجلس الأمن على علم بالأمر من خلال تقاريرها الدورية عن التقدم الذي تحرزه الحكومة الأفغانية في تنفيذ خريطة الطريق.

وكما نرى في الكثير من الصراعات، فإن احتدام القتال يرتبط في كثير من الأحيان بارتفاع عدد الخسائر في صفوف المدنيين.

إن هذه الحقيقة البديهية صحيحة للأسف أيضا في أفغانستان. حيث لا يزال السكان المدنيون يتحملون وطأة الصراع. ويعاني النساء والأطفال معاناة كبيرة للغاية، كما ذكّرنا بذلك الممثل الخاص. ونشعر بالفزع إزاء الزيادة الكبيرة التي بلغت نسبتها ٢٤ في المائة في عدد الضحايا المدنيين، خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٣. ويعزى قتل ثلاثة أرباع هؤلاء الضحايا المدنيين للقوات المناهضة للحكومة. ونريد أن نذكّر هنا بأن أطراف النزاع ملزمة بالتمييز بين المدنيين والمقاتلين.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناننا لموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على التزامهم الثابت في ظل ظروف صعبة. ومن الضروري أن تحظى البعثة بالدعم اللازم لمواصلة عملها دعما للشعب الأفغاني.

ومع ترديد ما قاله زملاء آخرون، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي ليان كوبيتش على المهنية والمهارة الرائعة اللتين نفذ مبهما ولايته على رأس البعثة في وقت حاسم للعملية الانتقالية في أفغانستان. وقد جسد من خلال عمله، مبادئ الأمم المتحدة وقيمها. إننا نشكره بحرارة على ذلك، ونتمنى كل التوفيق لنائبه، نيكولاس هدسون، الذي سيواصل المهمة ابتداء من ١ تشرين الثاني/نوفمبر.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أنا أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد يان كوبيتش، وممثل أفغانستان، السيد تانين، على بيانيهما.

كما أشار السيد كوبيتش للتو، شهدت أفغانستان مرحلة مكثفة من النشاط الانتخابي. ورغم التهديدات والعنف، أقبل كثير من الناخبين على صناديق الاقتراع، معبرين عن رغبتهم في الإسهام في تحقيق مستقبل ديمقراطي في أفغانستان.

إننا نفهم بأن المناقشات جارية بين المرشحين الرئيسيين لتشكيل حكومة وحدة وطنية، ونأمل أن تؤدي تلك المحادثات سريعا جدا إلى التوصل إلى تسوية مقبولة للجميع، وأن تصب في مصلحة البلد والشعب الأفغاني. وفي الواقع، من المهم أن تكون الحكومة الجديدة قادرة على العمل في أقرب وقت ممكن. وقد استكملت مؤخرا عملية التدقيق في الانتخابات التي أجريت تحت إشراف الأمم المتحدة والعديد من المراقبين الدوليين في عين المكان. ونأمل أن تنشر نتائج الانتخابات قريبا.

وعدا العملية السياسية، تعد علامات تحقيق الاستقرار في أفغانستان مشجعة إلى حد ما، ولكن تظل العديد من التحديات قائمة.

ولا يزال الأمن يشكل تحديا بوجه خاص. ولا تزال أعمال العنف تشكل إلى حد كبير مشكلة في البلد. وتمثل الهجمات الأخيرة التي استهدفت المدنيين، وقوات الأمن الأفغانية أو موظفي القوة الدولية للمساعدة الأمنية، مصدر قلق بوجه

خاص. وتشير تلك الحوادث إلى استعداد للتمرد، في الوقت الذي يطور فيه المجتمع الدولي وجوده في البلد، لدفع الأفغان وشركائهم للتشكيك في متانة التقدم المحرز.

يجب علينا ألا نتردد أمام محاولات الترهيب هذه. وبينما تمر أفغانستان بمرحلة انتقالية، سيكون دعم الشركاء الإقليميين وجهودهم أمرا حاسما. ويجب أن يشكل المؤتمر الوزاري المقبل لعملية اسطنبول، فرصة للتحرك في ذلك الاتجاه.

ومن الواضح أن البعثة ستكون الآن في طليعة التزام ومشاركة المجتمع الدولي. كما يشير الأمين العام في تقريره (S/2014/656)، بدأت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بالفعل في الاضطلاع بهذا الدور، مع دخول المرحلة الانتقالية بعيدا عن القوة الدولية للمساعدة الأمنية، مرحلتها النهائية. وهي تقوم على وجه الخصوص، بدور مركزي في الأزمة الانتخابية، وهو أمر نعترف به اليوم.

وستكون البعثة في المستقبل، في موقف أكثر مركزية، ولكن أيضا أكثر تعقيدا. ويجب على الممثل الخاص، من خلال مهمة مساعيه الحميدة، تمثيل المجتمع الدولي في حواره مع السلطات السياسية الأفغانية. ويجب أن تحدد ولاية البعثة بوضوح مهامها ذات الأولوية، وتوطيد نجاحاتها، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان. ومن أجل تقديم أفضل دعم للحكومة الجديدة فيما يخص تعزيز السيادة الأفغانية، يجب أن يشكل دعم وتعزيز سيادة القانون والحوكمة الديمقراطية أولوية في ولاية البعثة.

كما يجب أن تأخذ ولاية البعثة أيضا في الاعتبار التحديات الكبرى التي يواجهها استقرار البلد. وفي هذا الصدد، يمثل ظهور اقتصاد غير مشروع مرتبط بالاتجار بالمخدرات نقطة اهتمام خاص بقدر ما هو عامل عدم استقرار كبير في البلد، ليس فقط فيما يتعلق بالفساد والأمن، ولكن أيضا الصحة العامة والتنمية. ونحن نعتقد أن مكافحة تهريب المخدرات يتعين أن تشكل عنصرا مركزيا في الحوار السياسي بين البعثة والسلطات الأفغانية دون المساس بعمل كيانات الأمم المتحدة الأخرى في أفغانستان، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بأن فرنسا، جنبا إلى جنب مع الاتحاد الروسي، هما من بين منشئي ميثاق باريس، الذي يمثل الإطار الأولي المتعدد الأطراف للمشاريع المتعلقة بمكافحة تهريب الهيروين من أفغانستان. وقد اعتمدت المرحلة الرابعة من الميثاق خلال شهر آذار/مارس ٢٠١٣ وتغطي برامج عمل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، تركز بشكل خاص على مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة التي يولدها الاتجار، وعلى تعزيز التعاون الإقليمي.

في الختام، أود أيضا الإشادة بعمل السيد كوبيتش، وكذلك بجميع موظفي البعثة، الذين يعملون في ظروف صعبة للغاية في أفغانستان. لقد وصلوا بعمل الأمم المتحدة في أفغانستان إلى مستوى من التميز يضفي مصداقية على عمل منظمتنا. ونعتقد أنه سيكون للأمم المتحدة والبعثة دور رئيسي في أفغانستان خلال السنوات القادمة، تحت قيادة نيك هيسون، ونحن نرحب بتوليه المقبل لمهامه.

السيدة بيك جي - آه (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية، أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام يان كوبيتش على إحاطته الإعلامية. ونحن نقدر عمله المتفاني في أفغانستان كرئيس لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأود أيضا أن أشكر السفير تانين على ملاحظاته.

إن أفغانستان تمر بلحظة حاسمة في مسارها نحو تحقيق الديمقراطية والاستقرار. وقد أظهر الشعب الأفغاني شجاعته وتصميمه على الانتقال السلمي والديمقراطي للقيادة خلال جولتي الانتخابات الرئاسية. لكن لا تزال العملية الانتخابية

التي امتدت لفترة طويلة، تؤثر على حالة عدم اليقينين السياسي والاقتصادي في أفغانستان، وكذلك الجهود المبذولة لمعالجة العديد من التحديات التي تواجهها. وقد انتهت اللجنة الأفغانية المستقلة للانتخابات، بدعم من البعثة ومراقبي الانتخابات الدوليين من التدقيق بشكل كامل في الانتخابات. وبينما نتوقع صدور النتائج النهائية قريبا، لا بد من تقيد المرشحين بنتيجة التدقيق. وفي الوقت نفسه، فإننا نحث المرشحين الرئاسيين على إبرام اتفاق بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية، وفقا لالتزامهما في ١٢ تموز/يوليه، والبيان الصادر في ٨ آب/أغسطس. ويجب أن يتحمل الطرفان مسؤولية احترام رغبة الشعب الأفغاني في تحقيق مستقبل سلمي ومزدهر، ومعالجة العديد من التحديات التي ستواجهها الدولة. ويجب ألا يتم التسامح مع أي عمل من أعمال التحريض والعنف خلال هذه المرحلة النهائية من عملية الانتخابات، وتشكيل حكومة جديدة.

فيما يتعلق بالحالة الأمنية في أفغانستان، لا يزال يساورنا قلق عميق إزاء الهجمات التي تستهدف عمدا المدنيين وموظفي الأمم المتحدة. ويشير تقرير البعثة بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح زيادة نسبتها ٢٤ في المائة في عدد الضحايا المدنيين خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٣. كما نلاحظ أيضا الوتيرة المقلقة للاشتباكات التي تنطوي على استخدام أسلحة صغيرة وصواريخ بشكل متزايد، والتي أضحت السبب الرئيسي لسقوط ضحايا من المدنيين.

وأخيرا، مع سحب القوة الدولية للمساعدة الأمنية من أفغانستان في نهاية عام ٢٠١٤، هناك حاجة إلى تقديم مساعدة دولية مستمرة وكبيرة، لدعم ليس فقط قوات الأمن الأفغانية، ولكن أيضا المؤسسات الوطنية الهامة الأخرى. ونحيط علما بتجديد قادة منظمة حلف شمال الأطلسي، التزامهم المالي بدعم قوات الأمن الأفغانية حتى نهاية عام ٢٠١٧ في مؤتمر قمة ويلز. ومن الأهمية بمكان للحكومة الأفغانية التوقيع على الترتيبات الأمنية اللازمة لإنشاء بعثة جديدة لتدريب ومساعدة القوات الأفغانية.

وفيما يخص تنفيذ إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، فإننا ندرك الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية لمكافحة الاقتصاد غير المشروع، والفساد عن طريق سن قانون مكافحة غسل الأموال، وقانون مكافحة تمويل الإرهاب.

وندعو إلى تنفيذهما تنفيذا كاملا في أقرب موعد ممكن.

ومن المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي أن يتحقق الاستقرار في أفغانستان. ونؤيد القيام بعملية انتقالية سلمية وسلسة في أفغانستان استنادا إلى حكومة وحدة وطنية، وفي إطار شراكة ونهج شمولي حقيقيين. وتطلعات الشعب الأفغاني إلى السلام والرفاهية، التي عبر عنها خلال العملية الانتخابية، يجب احترامها.

السيد كومبو (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وسفير أفغانستان، سعادة السيد ظاهر تانين، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

لقد شهدت أفغانستان منعطفا كبيرا في حياتها السياسية بإقبال الشعب الأفغاني إقبالا كبيرا على المشاركة في انتخابات نيسان/أبريل وحزيران/يونيه الماضيين لاختيار قادته. ومن المؤسف أن الأمل الذي أوجدته هذه الانتخابات تلاشى بعض الشيء بفعل المأزق السياسي لفترة ما بعد الانتخابات التي يوجد فيها البلد الآن. وفي ذلك الصدد، نشيد بالدور الذي قامت به البعثة للإسهام في التخفيف من اشتداد الحالة من خلال تيسير التوقيع على اتفاق بشأن تدقيق فرز الأصوات لمرشحي الرئاسة، السيد عبد الله عبد الله والسيد أشرف غني أحمدزي. ونهنئ البعثة ونشجعها على ما قدمته من دعم

لوجيستي وتقني، مَكّن من إجراء التدقيق الانتخابي. كما نشيد بجهود وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، السيد جون كيري، لمساعدة الأطراف على التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية بعد إعلان النتائج.

وعلى نفس المنوال، تؤيد تشاد النداء الذي وجهه مؤخرا مجلس العلماء الأفغان إلى المرشحَيْن لحل هذه الأزمة بسرعة وتشكيل حكومة وحدة وطنية من أجل الاستجابة لتطلعات الشعب الأفغاني. ونكرر تشجيعنا لجميع قطاعات المجتمع الأفغاني، لا سيما الأحزاب السياسية، والسلطات التقليدية والدينية، فضلا عن المجتمع المدني، على ما أبدته من إرادة لتسوية الأزمة عن طريق عملية حوار مباشر وجامع، يشكل الضمانة الوحيدة لصون السلام في أفغانستان.

إن الحالة الراهنة لفترة ما بعد الانتخابات ينبغي ألا تطغى على التحديات الكبيرة التي تواجهها أفغانستان وتتطلب الدعم المتواصل من جانب المجتمع الدولي، لا سيما في مجالات العمل الإنساني، والأمن، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والإرهاب والتطرف. ونعرب عن ارتياحنا لما يُبذل من جهود سياسية ودبلوماسية على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل توطيد السلام والأمن في أفغانستان، ونشجع القائمين بها على مواصلة السير في ذلك الاتجاه.

وتهنئ تشاد القوة الدولية للمساعدة الأمنية على ما بذلت من جهود متواصلة خلال الفترة الانتخابية وبعدها بغية كفالة استتباب الأمن في أفغانستان، وعلى ما حققته من نتائج ممتازة في مكافحة الاتجار بالمخدرات. وبما أن ولاية القوة تقترب من نهايتها، فإننا نؤكد على أهمية التوصل إلى انفراج سريع في الحالة السياسية في أفغانستان حتى يتسنى التوصل إلى حل دائم لمسالة الأمن بعد مغادرة القوة الدولية للمساعدة الأمنية.

وتندد تشاد بجميع أشكال العنف والأعمال الإرهابية التي تقترفها حركة طالبان المرتبطة بتنظيم القاعدة والجماعات المسلحة الأخرى. فتلك الأعمال اللاإنسانية والوحشية تشكل جرائم جسيمة ضد الإنسانية، ومقترفوها يجب ملاحقتهم وتقديمهم إلى العدالة. ونعتبر أن الإرهاب بجميع أشكاله وجميع مظاهره عمل إجرامي لا مبرر له، كيفما كانت دوافعه.

وفي الختام، نعرب مجددا عن دعمنا للنداء الذي أطلقه الأمين العام من أجل تعزيز المساعدة الإنسانية في أفغانستان وتحقيق الانفراج في الحالة السياسية من خلال قبول الاختيار الذي عبر عنه الشعب الأفغاني. ونشيد بجهود الوساطة التي يقوم بها الأمين العام ووكيله للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، اللذان دعيا المرشحين إلى الاعتراف بنتائج فرز الأصوات وفقا للاتفاق الذي وَقّعا عليه. كما نكرر مناشدتنا المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية المقبلة أن يتخذا جميع التدابير اللازمة من أجل تعزيز الأمن بعد مغادرة القوة الدولية للمساعدة الأمنية لتفادي السيناريو الحالي في العراق.

ونشيد إشادة مستحقة بالسيد يان كوبيش، الممثل الخاص المنتهية ولايته، على ما بذله من جهود شجاعة وحثيثة على رأس البعثة، مُهنئين خلفه، السيد نيكولاس هايسوم، على تعيينه. ونتمنى له كل التوفيق في مهمته الجديدة. وأخيرا، نهنئ ونشجع جميع موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني الذين، على الرغم من الظروف الصعبة التي يعملون فيها بأفغانستان، لا يزالون يبذلون قصارى جهدهم لمساعدة الشعب الأفغاني.

السيدة قعوار (الأردن): شكرا، سيدتي الرئيسة. أشكر السيد يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، على إحاطته الإعلامية، ونشكره على مرافقته ومساعدته الشجاعة للشعب الأفغاني في أصعب الظروف. كما أود أن أشكر سعادة الممثل الدائم لأفغانستان، السيد تانين، على بيانه اليوم.

ما زلنا نترقب عن كثب نتائج العملية الديمقراطية في أفغانستان. ولقد عبّر الشعب الأفغاني بشجاعة عن إرادته الحرة في انتخابات تاريخية ونزيهة وذات مصداقية. ونأمل بأن يتم تشكيل حكومة وحدة وطنية في أسرع وقت ممكن.

لقد تحولت طموحات أبناء الشعب الأفغاني وتفاؤلهم بالتقدم إلى الشعور بخيبة أمل حيال المستقبل بسبب أزمة الانتخابات الحالية، وعليه ندعو المرشحَين إلى العمل سويا ودون تأخير على تنفيذ الاتفاق المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧ بشقيه السياسي والفني، والذي يشكل مخرجا مناسبا من هذه الأزمة. كما ندعو المرشحَين وجميع الأطراف في أفغانستان إلى احترام طريقة تداول السلطات بالوسائل السلمية والديمقراطية وتجنب القيام بأي تصعيد سياسي يكون له عواقب وخيمة تزعزع مستقبل أفغانستان.

ستجد أفغانستان صعوبة خلال المرحلة الانتقالية وبعدها في مواجهة جملة من التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية المترابطة، لا سيما مع استمرار قوى التطرف في العمل على ضمان عدم استقرار البلاد. وعليه، لا بد أن يكون هناك دعم دولي كبير ومستمر ونشط للحكومة الأفغانية خلال المرحلة الانتقالية وبعدها؛ وعلى المجتمع الدولي الوفاء بتعهداته وتوفير الاحتياجات اللازمة، تحديدا لدعم القطاع الأمني الأفغاني حيث ما زال الوضع الأمني صعبا وما زال المدنيون وقوات الأمن الوطنية في أفغانستان حتى يومنا هذا عرضة للهجمات الإرهابية التي يدينها الأردن بأشد العبارات. ولا بد أيضا من استمرار دور الأمم المتحدة في أفغانستان ومواءمته مع التغيرات على الأرض خلال الفترة المقبلة، وتعميق شراكتها مع أفغانستان حيث ليس بوسع المجتمع الدولي أن يتحمل أي انتكاسات في أفغانستان.

إن التنسيق بين العمل السياسي والعمل التنموي والاستمرار في بذل الجهود الإصلاحية الأفغانية وتحديد الأولويات التنموية، كلها أمور ضرورية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية وتعزيز الاقتصاد المشروع. ويتوجب على المسؤولين الأفغان في هذه المرحلة الحساسة الاستمرار في الإصلاحات السياسية والاقتصادية وسيادة القانون والحكم الرشيد ومحاربة الفساد والمحافظة على المكتسبات التي حققها البلد خلال الأعوام السابقة، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان وعدم التفريط بها نتيجة للأزمة السياسية الحالية. وعليه، نحثّ الرئيس القادم على مواصلة العمل في مواجهة التحديات الخطيرة التي تعيق حقوق الإنسان.

يحدونا الأمل فيما يتعلق بزيادة التعاون الإقليمي وتحسن أجواء التفاهم بين دول الجوار الأفغاني، واستمرار انعقاد المنتديات مما يعزز جهود تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي وبما يزيد من فرص التعاون الاقتصادي. ونرحب في هذا السياق بالزخم الإيجابي الذي تشهده العلاقات الثنائية لأفغانستان وجيرانها. وندعم في هذا السياق جهود الأمم المتحدة والدول المعنية بتوفير الدعم لجهود بناء الثقة على الصعيد الإقليمي.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، السيدة الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة الهامة. كما أود أيضا شكر الممثل الخاص للأمين العام، يان كوبيش، على إحاطته الإعلامية. وأود أن أنوه بحضور الممثل الدائم لأفغانستان، السفير تانين، وأن أشكره على بيانه الذي يبعث لدينا قدرا كبيرا من الأمل.

إن المشاركة الحماسية لشعب أفغانستان في العملية الانتخابية التي استمرت ثلاثة أشهر لعلامة فارقة في التطور السياسي للبلد. وهي تشير أيضا إلى أن أفغانستان تسير على طريق تحقيق السلام والاستقرار. ونشيد بالجهود التي تبذلها اللجنة الانتخابية المستقلة في ضمان نزاهة العملية الانتخابية. وفي إطار هذه الجهود، اعتمدت اللجنة الانتخابية ٧٨٤ ١١٠ مراقبا في الفترة التي سبقت إجراء الانتخابات، وتم إنشاء ٠٠٠

٢ مركز اقتراع إضافي في إطار مراكز الاقتراع القائمة من أجل تحسين إمكانية الوصول. ومن اللافت أنه لم يغلق لأسباب أمنية سوى ١٤٠ مركز اقتراع، من أصل ٦ ٣٦٥ مركزا كانت مفتوحة في يوم الانتخابات.

ونحن نشعر بالقلق من أن التوتر المستمر بين الزعيمين السياسيين قد أدى إلى تأخر اكتمال العملية الانتخابية. ولذلك، نشيد بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والولايات المتحدة الأمريكية والشركاء الآخرون في الخروج من المأزق بالتوسط من أجل التوصل إلى الاتفاق الذي أُبرم بين المرشحَين في ١٢ تموز/يوليه. ونعتقد أن الاتفاق، بالإضافة إلى البيان الصادر في ٨ آب/أغسطس، الذي دعا إلى تدقيق جميع الأصوات والتزام الطرفين بالنتائج هو الحل الواضح والممكن تنفيذه للخروج من المأزق.

ومن المهم جدا أن المرشحَين الرئاسيين قد اتفقا أيضا على تشكيل حكومة وحدة وطنية. ونحثهما ومؤيديهما على احترام تلك الاتفاقات، وضمان أن تستكمل العملية الانتخابية الجارية بسلام في سبيل المصالح العليا لشعب أفغانستان. ونرحب بالاختتام الناجح لعملية التدقيق التي جرت في ٤ أيلول/سبتمبر، ونتوقع أن تُعلن النتائج المُدَقّقة في أقرب وقت ممكن، الأمر الذي سيكلل الإنجاز المتميز الذي حققته أفغانستان والمتمثل في تداول السلطة ديمقراطيا وسلميا لأول مرة.

من المقلق أن حركة طالبان وغيرها من الجماعات المتمردة قد قررت أن تستفيد من المأزق الانتخابي والسياسي الممتد لفترة طويلة والخفض التدريجي للوحدات العسكرية الدولية للقيام بأنشطتها الهدامة في جميع أنحاء البلد. نحن نشعر بقلق أكبر حيال كون المدنيين هم الأكثر تضررا، مع تزايد أعداد الوفيات والإصابات بين النساء والأطفال. نحن ندين هذه الهجمات ونشيد بتفاني قوات الأمن الوطنية الأفغانية وشجاعتها إذ تواصل مكافحتها الإرهابيين. ومن الضروري النظر في توسيع نطاق إجراءات إدراج الأسماء في قائمة نظام الجزاءات الذي أنشئ عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) ليشمل الأفراد في حركة طالبان المسؤولين عن الموجة الجديدة من الإرهاب في أفغانستان.

إن استمرار أفغانستان في التفاعل مع جيرانها في تعزيز التعاون الإقليمي في هذا الصدد يظلّ حيويا. ونرحب بالخطط الرامية إلى عقد المؤتمر الوزاري لعملية اسطنبول ”قلب آسيا“ في تيانجين، الصين، بهدف تعميق التعاون الإقليمي، ونحث حكومة أفغانستان على اغتنام الفرصة والاستفادة القصوى من تلك الآلية.

وتشيد نيجيريا بالجهود المجددة التي يبذلها الأمين العام وفريقه في السعي إلى التوصل إلى حل دائم للحالة في أفغانستان. وأكثر ما يستلفت النظر هو مشاركته مؤخرا مع الطرفين في محاولة حققت بالفعل نتائج ملموسة.

أود أن أشارك زملائي الذين تكلموا قبلي في الإعراب عن عميق التقدير للسيد كوبيش على قيادته الحكيمة على رأس بعثة الأمم المتحدة وعلى إنجازاته ومنجزاته. ونتمنى له أفضل ما يكون في المستقبل.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إننا نقدر الإحاطاتين الإعلاميتين اللتين قدمهما الممثل الخاص للأمين العام، السيد يان كوبيش، والممثل الدائم لأفغانستان، السفير ظاهر تانين.

أود أن أبدأ بياني بالتأكيد على الدور الهام الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في عدّ الأصوات بعد الاتهامات بالتزوير الانتخابي في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في أفغانستان التي جرت في ١٤ حزيران/يونيه. فضلا عن ذلك، فإننا ننضم إلى الأمين العام في التأكيد على شجاعة وتصميم الملايين من الرجال والنساء الذين شاركوا في جولتي

الانتخابات، إما كناخبين أو مرشحين أو عاملين في الحملة الانتخابية أو مراقبين.

إن الجهود التي يبذلها الشعب الأفغاني من أجل عملية تحول ديمقراطية سلمية وشفافة في القيادة، هي جهود مثالية. ومع ذلك، وكما أشار الممثل الخاص للأمين العام، فإن جميع تلك الجهود يمكن أن تنتهي بلا أي معنى إذ لم يتم تشكيل حكومة وحدة وطنية في أسرع وقت ممكن. ولهذا السبب، لا يزال المجتمع الدولي مدعوا إلى الاضطلاع بدور حاسم في دعم وتيسير تهيئة الظروف من أجل إجراء حوار فيما بين جميع الأفغان. ومن المهم تعزيز الحوار وشمولية الجميع وتوافق الآراء فيما بين الأفغان؛ إنه عامل أساسي عندما يتعلق الأمر ببناء بلد قادر على الوقوف على قدميه بمؤسسات ديمقراطية قوية وحيث يسود القانون.

فيما يتعلق بالعملية السياسية، تؤيد شيلي عملية المصالحة الوطنية الهادفة في نهاية المطاف إلى إحلال السلام والاستقرار في البلد بقيادة الأفغان، وبالطبع، في المنطقة برمتها. ونحن نعرب عن تأييدنا القوي للدور النشط الذي يضطلع به المجلس الأعلى للسلام في تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية. ويكتسي نفس القدر من الأهمية أن تحترم الحكومة الجديدة الالتزامات العامة وتتوصل إلى اتفاق سياسي بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية. كما نأمل أن يقوم المجتمع الدولي بدعم حكومة وشعب أفغانستان والعمل معهما من أجل تهيئة بيئة تفضي إلى عملية المصالحة.

ويتوقف بناء أفغانستان عصرية وديمقراطية ومزدهرة إلى حد كبير على نجاح عملية المصالحة في إطار استراتيجية شاملة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وكذلك إمكانية حصول جميع الأفغان على التعليم والخدمات الصحية وفرص العمل. ولذلك، فإن ضمان تسريع وتوطيد التقدم الذي أحرزته أفغانستان في مجال حقوق الإنسان منذ عام ٢٠٠١ يشكل أولوية.

والمسؤولية الملقاة على عاتق الحكومة الأفغانية التي لا يمكن إنكارها تتمثل في ضمان التنفيذ الكامل للقانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة كي تتم محاسبة مرتكبي هذا العنف على أعمالهم. ويكتسي نفس القدر من الأهمية أن يواصل المجتمع الدولي الانخراط في شراكات طويلة الأجل مع أفغانستان، ودعم الجهود التي يبذلها البلد خلال الفترة الانتقالية وما بعد عام ٢٠١٤.

ونكرر مناشدتنا للمجتمع الدولي أن يواصل مساندة الشعب الأفغاني في جهوده الرامية إلى تعزيز قدرته على التغلب على التحديات الأمنية في البلد.

وفي الختام، نعرب عن تقديرنا الخالص للعمل الذي اضطلع به السيد كوبيش، ونتمنى له كل النجاح في المستقبل.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2014/656). وأشكر الممثل الخاص كوبيش على إحاطته الإعلامية، والسفير تانين على ملاحظاته هذا الصباح. وما دام مرجحا أن تكون هذه هي الجلسة الأخيرة التي يحضرها الممثل الخاص يان كوبيش، فإنني أود أن أشيد به إشادة حارة. فهو ما فتئ يعمل طوال السنوات الثلاث الماضية بلا كلل بغية تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان. ونتمنى له كل التوفيق في مساعيه المقبلة.

وسأركز ملاحظاتي على أربع مسائل هي: مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المعقود مؤخرا، والعملية الانتخابية، والخطوات التالية المتعلقة بأفغانستان، والدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

لقد كان مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المعقود في ويلز في وقت سابق من هذا الشهر، فرصة هامة لإبراز الإنجازات التي تحققت والتضحيات التي تقدمها بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية. فالقوات الأفغانية تتولى الآن قيادة ٩٩ في المائة من العمليات القتالية في جميع أنحاء البلد، وما تزال تثبت فعاليتها بشكل متزايد. وكان مؤتمر القمة دليلا أيضا على الالتزام المستمر من قبل المجتمع الدولي إزاء أفغانستان. وأكدنا عبره مجددا على الالتزامات التي تم التعهد بها في شيكاغو في عام ٢٠١٢ فيما يتعلق بدعم قوات الأمن الأفغانية طوال عقد التحول. وأعلنت المملكة المتحدة عزمها على مواصلة تقديم ما يربو على ١٠٠ مليون دولار في السنة لدعم قوات الأمن الوطنية الأفغانية على مدى السنوات الثلاث القادمة. وسنعمل مع الشركاء الدوليين على تدريب قادة المستقبل عبر أكاديمية الضباط.

وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية، أود أن أنوه بالجهود القيّمة التي بذلها الممثل الخاص كوبيش وفريقه خلال الأشهر القليلة الماضية في دعم المؤسسات الانتخابية المستقلة في أفغانستان. فقد عملا – بعد فترة عصيبة – بطريقة فعالة معا لإنهاء التحقق من نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت في أفغانستان. لكن وكما أوضح الممثل الدائم لأفغانستان، فإن الحالة لا تزال غير مستقرة وهشة. وإذ نقترب من نهاية هذه العملية الطويلة الأمد، فإنه على المجلس أن يبعث برسالة قوية إلى كلا المرشحين، ويحثهما على التعاون البنّاء خلال الأيام القليلة القادمة وهما يسعيان إلى تسوية خلافاتهما بهدوء، فضلا عن مواصلة العمل بهدف التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يؤدي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة. ويجب أن يواصلا العمل بما يحقق مصالح الشعب الأفغاني على أفضل نحو ممكن.

وما تزال المملكة المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بالشراكة الدائمة مع أفغانستان. ويجب علينا أن نعمل معا على وضع نهج بنّاء، وأن نعمل على المضي قدما في الإصلاحات والأولويات الرئيسية على وجه الاستعجال. ونتطلع إلى التوقيع على الاتفاق الأمني الثنائي بين حكومة أفغانستان والولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن التوقيع على اتفاق مركز القوات التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، بوصفهما خطوتين هامتين لكفالة استمرار الدعم الدولي في المستقبل.

وما تزال أفغانستان تواجه تحديات داخلية كبيرة أيضا. ومن الضروري العمل على وجه السرعة أيضا بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وحماية المكاسب الهامة التي تحققت في مجال حقوق الإنسان، وبخاصة حقوق المرأة والطفل. ولا تزال عملية السلام الشامل ضرورية. ويجب أن تواصل الحكومة الأفغانية الجديدة أيضا العمل مع الشركاء الإقليميين الرئيسيين عبر العديد من المبادرات، من قبيل عملية قلب آسيا، بهدف مواصلة التقدم الهام المحرز حتى الآن.

تتطلع المملكة المتحدة قدما إلى المشاركة في رئاسة مؤتمر لندن المعني بأفغانستان، المتوقع عقده في وقت لاحق من هذا العام. يوفر المؤتمر منتدى آخر لكي يظهر فيه المجتمع الدولي تضامنه مع أفغانستان، ويمكّن الحكومة الجديدة من وضع رؤيتها فيما يتعلق بطريقة وتنفيذ أولوياتنا المشتركة. ويكتسي دعم المجلس وعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أهمية بالغة في ذلك الجهد، سواء ما يتعلق بتحديد مستوى توقعاتنا، أو بتوفير المساعدة الأساسية على أرض الواقع.

ويقينا، فإنه وقت ملائم للغاية وفريد بالنسبة لأفغانستان. وما دامت جميع الأطراف في أفغانستان على وشك تحقيق لحظة فارقة في تاريخها، فإننا نحثها جميعا على العمل بما يحقق مصالح الشعب الأفغاني. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل تقديم دعمه الكامل.

السيد ندوهونغوريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على إحاطته الإعلامية. وبما أن هذا هو آخر تعقيب يدلي به في المجلس بهذه الصفة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد به على تفانيه وعلى الإنجازات التي حققها في أفغانستان، جنبا إلى جنب مع أعضاء فريقه. وأشكر أيضا الممثل الدائم لأفغانستان، السفير ظاهر تانين، على بيانه.

ما تزال أفغانستان تواجه تحديات سياسية وأمنية هائلة. وإذ نتكلم الآن، فما يزال ملايين الأفغان ينتظرون بفارغ الصبر صدور النتيجة النهائية للانتخابات الرئاسية، التي من شأنها أن تؤدي إلى انتقال السلطة بطريقة ديمقراطية للمرة الأولى على الإطلاق في البلد. فقد بعثت مشاركة الناخبين بحماس في التصويت في ظل مخاطر أمنية جدية، الأمل، وأظهرت إرادة الشعب الأفغاني لتولي زمام الأمر في بلده. وسيكون من المؤسف إذا ما أدت الأزمة الحالية بشأن نتائج الانتخابات إلى تهديد مستقبل البلد.

وفي ذلك الصدد، فإن رواندا تشعر بالارتياح إزاء الاتفاق في الرؤية المشتركة لكلا المرشحين فيما يتعلق بمراجعة نتائج الانتخابات وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية. وفي حين لا نزال في انتظار مراجعة النتائج هذه، فإننا نرحب بالمشاورات التي بدأها الرئيس حامد كرزاي مع حملتي كلا المرشحين بهدف إنهاء الجمود وضمان ألا يؤدي المناخ السياسي الحالي إلى عودة أفغانستان مرة أخرى إلى النزاع. وندعو كلا المرشحين إلى إظهار قيادتهما وتمكين العملية من المضي قدما.

وفي هذه اللحظة الحاسمة، فما أشد حاجة أفغانستان إلى استمرار الدعم الدولي. وفي ذلك الصدد، نثني على الأمين العام بان كي – مون، ووزير الخارجية الأمريكي جون كيري على ما بذلاه من جهود في العمل مع كلا المرشحين من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية.

ولكي تتمكن أفغانستان من تحقيق الاستقرار والأمن المستدامين، فإننا نتفق جميعا في المجلس، على أنه ينبغي أن تكون هناك عملية سلمية يقودها ويملكها الأفغان، بوصفها أساسا لإحلال السلام في أفغانستان والمنطقة بأسرها. غير أن ذلك لا يبدو أمرا ممكنا، نظرا إلى إدامة العنف الحالي من جانب حركة الطالبان وغيرها من الجماعات المسلحة. وهو أمر ندينه بقوة. ويذكّرنا المأزق السياسي هذا الذي طال أمده أيضا بأنه عامل من عوامل عدم الاستقرار، ما دام يعزز مساعي المفسدين للعملية، بما في ذلك حركة الطالبان، الذين يستغلون الحالة من أجل المزيد من زعزعة الاستقرار في البلد.

وفي ذلك الصدد، نشيد بقوات الأمن الوطنية الأفغانية، التي أثبتت، منذ حزيران/يونيه من العام الماضي، قدرتها على ضمان الأمن الوطني، على الرغم من وقوع العديد من الحوادث الأمنية، بما في ذلك الهجمات على المدنيين وموظفي الأمم المتحدة. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم إلى القوات الأفغانية في تعزيز قدراتها في مجال التدريب والمعدات على السواء، وخاصة في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٤ بهدف تمكينها من مواجهة التهديدات المستمرة بحزم، بما في ذلك الجريمة المنظمة والمخدرات غير المشروعة.

وإذ نلاحظ انخفاض إنتاج الأفيون بنسبة ٦٣ في المائة في عام ٢٠١٤، بالمقارنة مع عام ٢٠١٣، الأمر الذي يعزى إلى الجهود التي تبذلها قوات الأمن الوطنية الأفغانية، فإننا نرى أن من الأهمية بمكان مواصلة العمل الجماعي في المنطقة من أجل الحد من التهديد المستمر الذي تسببه المخدرات والجريمة المنظمة.

ويكتسي التعاون الإقليمي – مع البلدان المجاورة بشكل رئيسي – أهمية بالغة في المجالات ذات الاهتمام المشترك من

قبيل تنظيم حملة معنية بمكافحة المخدرات في الأجل الطويل، وصون الأمن ومكافحة الإرهاب، وتحقيق المصالحة والتنمية الاقتصادية. ونرى أن اجتماع عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، المعقود في تيانجين، إلى جانب قيادة الصين يتسمان بالأهمية في ذلك الصدد.

لقد ألحقت الأوضاع السياسية الهشة، وطول أمد الفترة الانتخابية في البلد أضرارا بالغة بالاقتصاد في أفغانستان، الأمر الذي أدى إلى تراجع ثقة المستثمرين وضعف أداء تحصيل الإيرادات. ونرحب، في ذلك الصدد، بالمؤتمر الوزاري المقبل بشأن التنمية في أفغانستان، المقرر عقده في لندن في تشرين الثاني/نوفمبر. ونأمل أن تتمكن الجهات المانحة خلال المؤتمر من سد الفجوة المتنامية في مجال التمويل، وأن تستطيع الحكومة الجديدة إعادة التأكيد على شراكتها مع الجهات المانحة، تمشيا مع إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة.

وفي الختام، نرى أنه لكي يتغلب الأفغان على التحديات الهائلة المقبلة، فإنهم ما زالوا بحاجة إلى قيادة قوية لا تألو جهدا في كفالة تحقيق النمو الاقتصادي والحوكمة الشاملة للجميع، في ذات الوقت الذي تواصل فيه مكافحة انعدام الأمن والمخدرات غير المشروعة، من بين أمور أخرى.

مع تخفيض حجم القوة الدولية للمساعدة الأمنية بحلول نهاية العام، نناشد المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على وجه الخصوص مواصلة دعم الشعب الأفغاني والإدارة الجديدة بهدف مساعدتهما على التغلب على التحديات المتعددة الأوجه التي تواجههما.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الممثل الخاص يان كوبيتش على إحاطته الإعلامية. وأشكر أيضا الممثل الدائم لأفغانستان، السفير ظاهر تانين، على بيانه.

في السنوات الأخيرة، وبفضل العمل الشاق الذي يقوم به شعب وحكومة أفغانستان، أحرز التعمير السلمي في أفغانستان تقدما إيجابيا. لكن البلد يواجه أيضا العديد من التحديات والمخاطر. وتأمل الصين في تحقيق الانتقال السلمي كي يتسنى للشعب الأفغاني تركيز طاقاته على التنمية.

وهنا، أود أن أشدد على النقاط التالية.

أولا، ترحب الصين بأن جولتي الانتخابات الرئاسية عقدتا بطريقة سلسة إلى حد كبير، فيما يمثل خطوة هامة في بناء مؤسسات الدولة الأفغانية ويعكس تطلعات الشعب الأفغاني إلى السلام وإلى حياة أفضل. وفي الوقت نفسه، أحاطت الصين علما بالخلاف بين الطرفين المعنيين بشأن فرز الأصوات في الجولة الثانية. ونرحب بالدور الإيجابي الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في عملية المراجعة. كما نأمل بصدق في أن تضع الجهات الفاعلة ذات الصلة في أفغانستان المصالح الأساسية لبلدها وشعبها أولا، وتقوم على النحو المناسب بتسوية خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور واستكمال العملية الانتخابية وتشكيل حكومة جديدة في أسرع وقت ممكن والحفاظ على الاستقرار الوطني والوحدة الوطنية.

ثانيا، تدعم الصين بقوة الجهود التي يبذلها الشعب الأفغاني من أجل تحقيق عملية مصالحة وطنية يقودها ويتولى زمامها الأفغان. ونؤيد الدور هام الذي يضطلع به المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان. ونأمل أن يساعد المجتمع الدولي أفغانستان للمضي قدما على نحو مستقل بعملية المصالحة. ونرحب بالمساعدة البناءة التي تقدمها البلدان المجاورة في هذا الصدد.

ثالثا، يساور الصين قلق بالغ إزاء تزايد عدد الحوادث الأمنية في بعض مناطق البلد وتزايد عدد الضحايا من المدنيين. نحن ندعم جهود أفغانستان الرامية إلى تعزيز قدرة قوات الأمن

الوطنية وقوات الشرطة لديها من أجل التصدي للتهديدات الأمنية المختلفة. ونرحب بالمساعدة المستمرة من جانب المجتمع الدولي في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تستجيب المبادرات الدولية على النحو المناسب للشواغل المعقولة للأطراف المعنية، وخاصة بلدان المنطقة.

رابعا، تهيب الصين بالمجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته وكفالة المساعدة والدعم الاقتصاديين المتواصلين. الأمر الأساسي هو مساعدة أفغانستان على تنفيذ أولويات خطتها الإنمائية الوطنية، وزيادة قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستقل والقضاء على مصادر الإرهاب وإنتاج المخدرات والاتجار بها والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

خامسا، تدعم الصين جهود أفغانستان الرامية إلى المشاركة على نحو مكثف في التعاون الإقليمي، وإلى تعزيز الثقة المتبادلة مع بلدان المنطقة وتعميق التعاون في مختلف المجالات على أساس من الاحترام المتبادل والمساواة والمنفعة المتبادلة. وينبغي لنا أن نفسح المجال كاملا أمام دور منظمة شنغهاي للتعاون وغيرها من الآليات الإقليمية حتى يتسنى تحقيق الأمن والتنمية المشتركين، والسماح لمسألة أفغانستان بالمضي قدما في مسارها تماشيا مع المصالح المشتركة للشعب الأفغاني وشعوب المنطقة ككل.

سادسا، تؤيد الصين اضطلاع الأمم المتحدة بالدور القيادي في تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى حل مسألة أفغانستان. ونأمل أن تضطلع البعثة بمهامها بفعالية وفقا لولايتها، وأن تعزز الاتصالات مع الحكومة، وتقوم بتنسيق جهود المساعدة الدولية وببناء ثقة المجتمع الدولي في العملية الانتقالية في أفغانستان.

نحن نقدر الدور الهام الذي اضطلع به الممثل الخاص يان كوبيش في تعزيز عملية الانتقال السلمي في أفغانستان، ونتمنى له كل التوفيق في مساعيه المقبلة. ما فتئت الصين، بوصفها أحد جيران أفغانستان، تحترم سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية وتحترم طريق التنمية الذي اختاره شعبها وفقا لواقعه الوطني. نحن نشارك بنشاط في التعمير السلمي في أفغانستان، وملتزمون بتعميق شراكتنا الاستراتيجية. ونتطلع إلى أفغانستان موحدة ومستقرة وصديقة تتمتع بالتنمية المستدامة.

لقد عينت وزارة الخارجية الصينية في الآونة الأخيرة مبعوثا خاصا معنيا بأفغانستان من أجل تعزيز الاتصالات. وسنحافظ على الاتصالات الوثيقة مع الحكومة الأفغانية وأصحاب المصلحة المعنيين من أجل الانتهاء، في أقرب وقت ممكن، من الاتفاق على مواعيد انعقاد المؤتمر الوزاري الرابع لعملية اسطنبول. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي للاضطلاع بدور بناء في مساعدة أفغانستان على تحقيق المصالحة السياسية والانتعاش الاقتصادي والسلام الدائم والتنمية المستدامة.

السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، يان كوبيتش، على إحاطته الإعلامية، وأن أعرب عن تقدير وفد بلدي لقيادته طوال فترة عمله رئيسا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأشكر أيضا السفير تانين على بيانه.

حققت أفغانستان خلال العقد الماضي، بدعم من المجتمع الدولي، تقدما كبيرا في عدد من المجالات، بما في ذلك سيادة القانون، بناء القدرات الوطنية، حقوق الإنسان، مشاركة المرأة، النظم التعليمية والصحية، وتطوير الهياكل الأساسية. لقد أكدت الانتخابات التي أجريت في وقت سابق من هذا العام من جديد رغبة الشعب الأفغاني في تحمل المسؤولية عن مستقبل بلده. إن إقبال الناخبين على الإدلاء بأصواتهم تعبر عن ذلك. اختار كثيرون التصويت على الرغم من ترهيبهم وتهديد حياتهم.

وإذ ينتظر إعلان النتائج الأولية لعملية مراجعة نتائج الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية لاحقا، نحث بقوة المتنافسين – السيد عبد الله عبد الله والسيد أشرف غني، على وضع مصالح شعبهما فوق كل شيء آخر، وترجمة حماسهما السياسي من أجل مستقبل أفغانستان إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية. ويتعين التزام أقصى قدر من الحرص لتجنب أي أعمال يمكن أن تخرج عملية الانتقال التاريخية في أفغانستان عن مسارها.

إن الدور الرائد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الاستجابة للطلبات الأفغانية من اجل الدعم لاتفاق في ١٢ تموز/يوليه محل تقدير كبير. إن عملية الإشراف على مراجعة النتائج لم يسبق له مثيل من حيث الحجم والعمق والتدقيق. كان للعمل الرائع الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة وتنسيقها مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أهمية حاسمة لضمان أن تعكس النتائج عن حق إرادة الشعب الأفغاني.

تشكل محاولات شبكات الإرهاب والتمرد لاستغلال الأزمة الانتخابية التي طال أمدها وارتفاع مستويات العنف في البلد مصدرا للقلق البالغ. وتشكل الزيادة الحادة في عدد القتلى والجرحى المدنيين في عام ٢٠١٤ جراء تصعيد الاشتباكات البرية بين العناصر المناوئة للحكومة وقوات الأمن الوطنية الأفغانية، والأعمال الإرهابية، واستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة، لا سيما في المناطق المأهولة بالمدنيين، اتجاها مثيرا للقلق.

نحن نحث جميع الأطراف على التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان بحماية السكان المدنيين. يجب محاسبة مقترفي أعمال العنف ضد السكان المدنيين. نحن ندين أيضا جميع أعمال التحريض والاعتداءات التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين الدوليين والعاملين في مجال المعونة والمجال الطبي، فضلا عن أصولهم والمرافق التابعة لهم. لا بد من وضع حد للإفلات من العقاب على هذه الهجمات. يجب أن تكون المساءلة جزءا لا يتجزأ من الكيفية التي تعمل بها أفغانستان الجديدة.

سيكون من الضروري مواصلة تقديم المساعدة الدولية في السنوات القادمة من أجل استمرار عملية التحول في أفغانستان. ونرحب بإعلان مؤتمر قمة ويلز بشأن أفغانستان، الذي يشدد على أهمية بعثة الدعم الوطيد فيما بعد عام ٢٠١٤ في الإسهام في مواصلة تطوير قوات أمن أفغانية ذات قدرة مهنية ويرسل إشارة قوية بشأن ضرورة استمرار الدعم الدولي من أجل حماية حقوق الإنسان وتطوير قطاعي التعليم والصحة والقطاع الاجتماعي، فضلا عن التعاون السياسي والاقتصادي في المدى الطويل.

وفي هذا السياق، نشدد على الضرورة الملحة لإبرام اتفاق مركز القوات بحيث يمكن المضي قدما بسلاسة في تقديم المساعدة الأمنية في المستقبل. لا تزال ليتوانيا ملتزمة بدعم أفغانستان في مجالي التنمية والديمقراطية. وسيتمر تعاوننا مع الشعب الأفغاني وتقديم المساعدة إليه، بما في ذلك الدعم المالي لقوات الأمن الوطنية الأفغانية، على النحو المعلن عنه في مؤتمر قمة شيكاغو ومؤتمر طوكيو والاجتماعات الأخرى بشأن أفغانستان.

وستعمل ليتوانيا عن كثب مع أفغانستان بعد عام ٢٠١٤ كجزء من بعثة التدريب الجديدة البعثة بمجرد إبرام كل الاتفاقات الضرورية.

نحن ندرك جيدا التحديات التي تنتظر أفغانستان. ويلزم إحراز مزيد من التقدم نحو السلام والمصالحة وتعزيز الروابط الإقليمية، بما في ذلك من خلال عملية اسطنبول وعلى الصعيد الثنائي، فضلا عن التصدي للاقتصاد غير المشروع والنهوض بسيادة القانون. سيتعين على الحكومة الجديدة الإسراع باتخاذ

إجراءات ترمي إلى معالجة الوضع الاقتصادي للبلد ومكافحة الفساد والاتجار بالمخدرات، وهي الأمور التي تكلمت عنها الوفود الأخرى، فضلا عن تنفيذ التدابير الرامية إلى مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال.

فيما يتعلق بحقوق المرأة، نلاحظ أن الإبلاغ عن حوادث العنف ضد المرأة لا يزال قليلا، ولا سيما في المناطق الريفية، خوفا من الوصم الاجتماعي أو الاستبعاد أو الانتقام. نحن نشجع الحكومة الأفغانية، شأننا شأن زميلينا من أستراليا ولكسمبرغ، على مواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة العمل الوطنية الأفغانية بشأن المرأة والسلام والأمن، وتوصيات عام ٢٠١٣ الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وقانون عام ٢٠٠٩ بشأن القضاء على العنف ضد المرأة.

إن مشاركة المرأة الحقيقية والفعالة في السلام والمصالحة، بما في ذلك مجالس السلام القبلية ومجالس الولايات، تشكل جزءا لا يتجزأ من تعزيز السلام الدائم والتنمية في البلد.

إن ضمان سلامة المرأة وكرامتها في مكان العمل هو السبيل إلى تمكين النساء من الانضمام إلى الخدمة المدنية. يجب أيضاً مواصلة تجنيد النساء وتدريبهن واستبقائهن في قوات الأمن الوطنية الأفغانية بنشاط.

وفي الختام، فإن قبول المرشحين الرئاسيين لنتائج الانتخابات وتشكيل حكومة وحدة وطنية هما الأولويتان الأكثر إلحاحاً اليوم بالنسبة لأفغانستان. وكل الأنظار مركّزة على المتنافسين الاثنين. فهما لا يمكن ويجب ألا يخيبا آمال وتطلعات الأمة التي عانت كثيراً. تحتاج أفغانستان إلى قيادة قوية وإلى حكومة وحدة وطنية قادرة على البقاء وذات قدرات، تكون شريكاً قوياً للمجتمع الدولي، الذي يقف على أهبة الاستعداد لمواصلة العمل عن كثب مع البلد من أجل تهيئة مستقبل مستدام وسلمي ومزدهر للشعب الأفغاني بأسره.

السيد دي أنتوينو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الممثل الخاص يان كوبيش، على إحاطته الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام (S/2014/656)، والممثل الدائم لأفغانستان، السفير تانين، على بيانه.

وبينما ننتظر نتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، تدعو الأرجنتين المرشحين والأطراف المعنية إلى قبول إعادة فرز الأصوات بحيث يمكن لأفغانستان أن تواصل توطيد عملية الانتقال السياسي، وتحسين استقرارها وتعزيز الوحدة الوطنية. التحديات التي ستواجهها السلطات الجديدة معروفة جيداً وتشمل تحقيق رغبة الشعب الأفغاني في السلام بوجه عام، وفي العلاقات الودية مع البلدان الأخرى في المنطقة. وفي ذلك الصدد، نشيد بالجهود الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة والسيد كيري، وزير خارجية الولايات المتحدة، من أجل إقامة الحوار بين المرشحين الرئاسيين، والحصول على التزام بعملية انتقال سياسي تكون في يد حكومة الوحدة الوطنية. ونود أيضاً أن نبرز الجهود التي تبذلها أفغانستان وباكستان لإقامة تعاون أفضل وأكبر بخصوص الأمن القومي، الذي يمكن أن يمتدّ ليشمل مجالات أخرى هامة.

تنظر الأرجنتين بقلق إلى الزيادة في الحوادث الأمنية التي وقعت أثناء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في أفغانستان ونتيجة لها. ونأسف للهجمات التي تشنها الطالبان، والمنظمات الإجرامية والجماعات الإرهابية الدولية والوطنية. ونلاحظ أنها كانت تستهدف أهدافاً مدنية فضلاً عن الأهداف العسكرية، ما يسفر أساسا عن سقوط ضحايا أبرياء، ولا سيما النساء والأطفال. وعلى غرار الأمين العام، فإننا نؤمن بأهمية قوات الأمن الوطنية الأفغانية، التي أثبتت قدرتها وفعاليتها في مواجهة العديد من الأخطار التي تهدد السلم في البلد. ومع ذلك، وكما أعرب تقرير الأمين العام ببلاغة، أيضاً فإن جهودها ستحتاج إلى الدعم من المجتمع الدولي، بدرجة أكبر أو أقل،

في السنوات القليلة القادمة، إذا كان لنا أن نحقق السلام والاستقرار في الأجل الطويل.

ونود أن نسترعي الانتباه إلى أهمية زيادة الجهود الإنسانية لمكافحة سوء تغذية الأطفال المزمن في أفغانستان. ونشدد على وجوب تخصيص موارد من خلال صندوق إنساني مشترك من أجل تحديد أولويات الدعم والاستجابة للأمم المتحدة وغيرها من الشركاء من المنظمات غير الحكومية في الولايات التي يشتدّ فيها سوء التغذية حدّة وإشكالية. كما ندعم الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة العمل من أجل منع تجنيد القصّر.

وتؤيد الأرجنتين الجهود الرامية إلى منع إنتاج المخدرات والاتجار بها في أفغانستان. ونشدد على أهمية الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في رصد حالة المخدرات في أفغانستان وما تقدمه من دعم إلى الجهود الوطنية، وكذلك على أهمية التنسيق بين مختلف الوكالات في المنظومة بغية كفالة اتباع نهج شامل إزاء هذه المسألة. وفي الختام، نؤكد على أن الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة سيظل أساسياً، سواء في مساعدة حكومة الوحدة الوطنية في المستقبل على الوفاء بالتزاماتها في مجالي التنمية والأمن أو في التعاون من أجل تنسيق المساعدة الإنسانية ومكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها. ولدينا الثقة الكاملة في أعمال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والممثل الخاص للأمين العام، وسنواصل تقديم الدعم لهما في المستقبل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أشكر الممثل الخاص كوبيش على إحاطته الإعلامية اليوم وقيادته المستمرة في ظل ظروف صعبة. ونتمنى له كل التوفيق ونحن ممتنون له على عمله في مهمة بالغة الصعوبة. كما أود أن أشكر السفير تانين على بيانه الذي عبّر ببلاغة عن مخاطر المأزق الحالي.

ستركّز ملاحظاتي اليوم على مسألتين، الانتخابات والدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والمجتمع الدولي في المستقبل. أولاً، فيما يتعلق بالانتخابات، وحيث تستمر الجهود الرامية إلى وضع اللمسات الأخيرة على نتائجها، ينبغي ألا يغيب عن بالنا التزام الشعب الأفغاني بديمقراطيته. العديد من الناخبين الأفغان خاطروا بشكل حقيقي وتغلبوا على مخاوفهم المتعلّقة بسلامتهم من أجل الإدلاء بأصواتهم. وبغض النظر عمن صوتوا له، فقد كانت أصواتهم تأكيداً على رغبة الأفغان في تشكيل مستقبل بلدهم. ونحن نثني على المدققين والمراقبين الأفغان للدور الحاسم الأهمية الذي قاموا به في إطار هذه العملية. كما أننا نثني على الأمم المتحدة، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لدورهما البناء في العملية الانتخابية.

محمد اسماعيل من الأفغان الذين أدلوا بأصواتهم، وهو مالك محلّ إطارات في كابل. وفي الجولة الثانية للانتخابات في حزيران/يونيه، جلب ابنته ندا البالغة من العمر ست سنوات معه إلى صناديق الاقتراع. وقد أصرّت، كما قال لصحيفة نيويورك تايمز، عندما ”أخبرتها إنها لا تملك بطاقة انتخاب، وقالت لي إنها ستستخدم بطاقتي“. وقال إنه لم يعتقد قط أنه ستتاح له الفرصة ليجلب ابنته للمشاركة في التصويت. إن مشاركة أشخاص مثل محمد هي مقياس التقدم الذي أحرزته أفغانستان في السنوات الثلاث عشرة الأخيرة. التقدم المحرز تحقق بثمن غالٍ، كما يظهر بوضوح صارخ الهجوم الانتحاري الذي وقع في كابل في وقت سابق من هذا الأسبوع، فأسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة خمسة آخرين بجروح.

جاد كثيرون بأرواحهم من أجل بناء أفغانستان أكثر ديمقراطية وأمناً وازدهاراً، وفي حين حدثت بعض الانتكاسات، إلا أن التقدم حقيقي. لقد شهد الأفغان تحسّن فرص الحصول على التعليم لجميع الأطفال، بمن في ذلك الفتيات. كان أقل

من مليون طالب ملتحقين بالمدارس في عام ٢٠٠١، ولم يكن أي منهم من البنات؛ واليوم، يلتحق أكثر من ٨,٣ مليون بالمدارس، ثلثهم من البنات. لقد تحسنت الرعاية الصحية بشكل كبير. وقبل عقد من الزمن كان ١٠ في المائة من الشعب الأفغاني يستطيعون الحصول على الخدمات الصحية الأساسية؛ واليوم، ما يقرب من ثلثيهم يستطيعون الحصول عليها. خلال هذا العقد من الزمن، شهدت أفغانستان تحقيق أسرع مكاسب على مستوى العالم في مجالي العمر المتوقع وصحة الأم والطفل. في عام ٢٠٠١، لم يكن هناك تقريباً أي وسائط إعلام أفغانية مستقلة، لم تكن هناك سوى دعاية طالبان. يمكن للأفغان اليوم أن يستمعوا إلى ١٧٥ محطة إذاعية على موجة تضمين التردد، ويشاهدوا ٧٥ قناة تلفزيونية ويقرؤوا مئات من المنشورات المطبوعة. كل هذا التقدم غيّر حياة الناس نحو الأفضل.

والصبر المثير للإعجاب الذي تحلى به معظم الأفغان فيما يخص العملية الديمقراطية، ولا سيما خلال إعادة فرز الأصوات في الآونة الأخيرة، ما هو إلا انعكاس أيضا لهذا التقدم. كل هذا التقدم المحرز يوضع الآن على المحك. فحتى الآن، ما برح المرشحان راغبين في الجلوس إلى الطاولة والعمل على إيجاد حل توفيقي من شأنه أن يحول دون الانقسامات التي يمكن أن تقوض التقدم المحرز في أفغانستان نحو تحقيق المزيد من الاستقرار. وكلاهما أعلن التزامه بوضع مستقبل أفغانستان أولاً. ورسالتنا لهما اليوم هي أن يثابرا في هذه الجهود ويتوصلا إلى تسوية دائمة.

ثانياً، نحن ندعم الجهود المتواصلة لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة الحكومة الأفغانية، من بناء الحكم الرشيد وتعزيز التنمية الاقتصادية إلى تعزيز التعاون الإقليمي. ما فتئت البعثة شريكة لأفغانستان منذ عام ٢٠٠٢، وستواصل القيام بدور في تنمية البلد. وتلتزم الولايات المتحدة أيضاً بالنمو المتواصل لأفغانستان وتنميتها وأمنها، وستظل شريكاً وثيقا لحكومتها. إن الالتزام تجاه أفغانستان متجذّر في الشراكة الاستراتيجية التي عقدناها في عام ٢٠١٢. ونحن نتطلع إلى العمل مع الحكومة الجديدة لمواءمة مساعدتنا الإنمائية مع أولوياتها ودعم إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة.

يقف الحلفاء في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والدول الشريكة على أهبة الاستعداد لمواصلة التدريب وتقديم المشورة والمساعدة إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية بعد عام ٢٠١٤. وسوف تستند مهمتهم إلى أساس قانوني سليم يوفره الاتفاق الأمني الثنائي بين الولايات المتحدة وأفغانستان واتفاق مركز القوات بين منظمة حلف شمال الأطلسي وأفغانستان، الذي نأمل أن يُبرم قريباً. الخطة المقترحة، التي أُعلن عنها في مؤتمر القمة الأخير في ويلز، كانت من أجل مهمة الناتو الجديدة التي ستجري في شراكة كاملة مع حكومة أفغانستان.

وفي الأشهر المقبلة، نأمل أن نعمل مع أعضاء مجلس الأمن على وضع مشروع قرار للترحيب بقرارات حكومة أفغانستان المتعلقة بهذا الاتفاق.

قبل وقت ليس ببعيد، لم يكن من المتصور إجراء انتخابات بحد ذاتها في أفغانستان. أمّا اليوم، فيمكن لفتاة في السادسة من عمرها أن تصرّ على أن يصطحبها والدها معه عندما يتوجه للإدلاء بصوته. وينبغي لذلك أن يعطينا الأمل بالنسبة لمستقبل أفغانستان، وأن يلهم قادة البلد بالتوصل إلى تسوية سياسية، تساعد على كفالة أن تتمكن هذه الفتاة من الادلاء بصوتها يوما ما.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل الهند.

السيد موكيرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إليكم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة الجارية اليوم بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة

إلى أفغانستان. ونشكر الممثل الخاص للأمين العام يان كوبيش والسفير ظاهر تانين على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونشكر أيضا الأمين العام على تقريره الفصلي حول الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2014/656).

تقف أفغانستان أمام مفترق طرق تاريخي، بينما تستعد لانتقال السلطة بطريقة ديمقراطية للمرة الأولى. ولا بد لنا من التنويه بالقيادة والحنكة السياسية اللتين أظهرهما الرئيس كرزاي والقيادة الأفغانية طوال السنوات الثلاث عشرة الماضية، وأوصلتا أفغانستان إلى هذا المنعطف التاريخي.

لا يسعني أن أخفي حقيقة أنّ القلق يساورنا إزاء المأزق السياسي الحالي في أفغانستان المتعلق بنتائج الانتخابات. ويجب ألاّ ننسى أن الناخبين الأفغان تحدوا تهديدات العناصر المتطرفة والإرهابية وأقدموا على الادلاء بأصواتهم بأعداد كبيرة خلال الجولتين الأولى والثانية من الاقتراع. وليست هناك شهادة أفضل من ذلك على الدعم الشعبي القوي للديمقراطية الموجود في أفغانستان والحفاظ على المكاسب القيّمة التي تحققت خلال الأعوام الثلاثة عشر الماضية. ونحن واثقون من أن المرشحَين المتصدرَين نتيجة الانتخابات سيحترمان المشاعر النبيلة للشعب الأفغاني ورغبته في بناء بلد مسالم ومستقر وديمقراطي.

إن العملية الانتقالية السياسية التي ستكتمل بتنصيب الرئيس الجديد ستشكل معلما هاما في تاريخ أفغانستان. فهي لن تكون فحسب تتويجا للعملية التي يقودها الأفغان ويمتلكها الأفغان ويسيطر عليها الأفغان، وإنما ستكون أيضا عملية تحمل آمال المجتمع الدولي وأفضل تمنياته. وفي الآونة الأخيرة، أي بتاريخ ١٠ أيلول/سبتمبر، قامت صاحبة المقام وزيرتنا للشؤون الخارجية بزيارة كابل. وخلال تدشينها لنصب العلم في كابل، وصفت كلماتها وصفا شاملا العلاقات القائمة بيننا بالقول:

”إن الهند سوف تكون دائما أول شريك استراتيجي لأفغانستان. نحن ملتزمون بمساعدة أفغانستان بأي طريقة ممكنة في حدود إمكاناتنا.“

وأود أن أكرر أننا لا نملك ترف وضع استراتيجية للخروج من أفغانستان. فنحن لا يردعنا الهجوم الجبان الذي شُنّ في ٢٣ أيار/مايو على القنصلية الهندية في هيرات. إن ذلك الهجوم قد أتى انعكاسا لتصميم القوى الإرهابية العميق التي تريد القضاء على كل المؤسسات المؤمنة بتعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان. ونحن نقف مع الشعب الأفغاني في مساعدته على المضي في طريق النمو والازدهار.

إن الوضع الأمني في أفغانستان لا يزال هشا. وتقرير الأمين العام الأخير يوفر التفاصيل عن ذلك. ويشير التقرير إلى أن نسبة الحوادث الأمنية في الجنوب والجنوب الشرقي والشرق بلغت ٦٥,٣ في المائة من مجموع الحوادث التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. لذلك، يجب أن تحظى تلك المناطق بالمزيد من الموارد والاهتمام بغية كفالة وجود حالة أمنية أفضل في الأيام المقبلة. ويجب على المجتمع الدولي أن يقدّم دعمه الكامل لأفغانستان من أجل دحر قوى الإرهاب التي لا تريد تحقيق السلام في أفغانستان.

وفي ما يتعلق بعملية المصالحة، نود أن نكرر القول إنها يجب أن تبقى ذات قيادة أفغانية ومملوكة من جانب أفغانستان وخاضعة للسيطرة الأفغانية، مع احترام الخطوط الحمر المتفق عليها. ولن نؤيد أبدا معاملة حكومة أفغانستان على قدم المساواة مع عناصر نظام طالبان السابق.

ويذكر تقرير الأمين العام كذلك أن الحالة الاقتصادية في أفغانستان تشكل اليوم مصدر قلق بالغ. بالإضافة إلى ذلك، يشير التقرير إلى أن معالجة تزايد اتساع الفجوة المالية في أفغانستان وكفالة استيفاء تكاليف الميزانية على نحو متكرر ستشكلان أيضا تحديا مباشرا للإدارة الجديدة. وتفيد تقارير

بأن العملية الانتخابية التي طال أمدها، والتي شهدت فراغا في المناصب الحكومية الرفيعة المستوى، والحملات الانتخابية التي استمرت شهورا وعدم اليقين الشديد عقب المأزق الانتخابي، هي أمور قد ساهمت في انخفاض حاد في معدل النمو وتراجع ثقة المستثمرين وضعف الإيرادات. وتقف الهند على أهبة الاستعداد لمساعدة أفغانستان من أجل أن تمضي في طريقها إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي. ويجب ألاّ نسمح بصرف انتباهنا عن المسألة التي لا تقل أهمية، ألا وهي تحقيق التنمية الاقتصادية في أفغانستان.

وبالنسبة لدور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، نعتقد أن للبعثة دورا هاما في دعم أنشطة المؤسسات السياسية الجديدة للدولة الأفغانية. فما من منظمة أخرى يمكنها أن توازي بقلقها ذاك القلق الذي يساور المجتمع الدولي تجاه أفغانستان ورؤيته لبناء أفغانستان سلمية وذات سيادة ومستقلة ومزدهرة. ولكن لا بد لبعثة الأمم المتحدة أن تركز أيضا على الدور الهام الذي تؤديه في كفالة إيصال المساعدات الإنسانية والإنمائية القيّمة إلى أفغانستان. والبعثة في موقع فريد لنشر الموارد الفنية والمادية اللازمة لتسليم المساعدات الإنسانية والإنمائية التي تمس الحاجة إليها، وإيصالها إلى أبعد المناطق في أفغانستان.

إن التزام الهند بمساعدة أفغانستان شعبا وحكومة من أجل تعزيز المكاسب المثيرة للإعجاب التي تحققت في الأعوام الثلاثة عشر الماضية والتي أشرتم إليها، سيدتي – بما في ذلك إعادة البناء السياسي – يبقى التزاما ثابتا. وتتشاطر الهند صلات حضارية مع أفغانستان، وسوف تقف إلى جانب أشقائنا الأفغان وهم يعملون على بناء أفغانستان سلمية، وتعددية، وديمقراطية، ومزدهرة.

في الختام، نود أن نعرب عن تأييدنا الكامل للعملية الانتقالية السياسية والاجتماعية والاقتصادية الجارية. ونأمل مخلصين أن ينتهي المأزق السياسي دون مزيد من التأخير وأن يوفر قبول النتائج من جانب الزعيمين أساسا متينا يُبنى عليه فصل جديد في تاريخ أفغانستان. ونود أن نكرر التزامنا الذي لا يتزعزع بأفغانستان شعبا وحكومة في هذا المنعطف الحرج.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد صاحب زاده أحمد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، يان كوبيش، على بيانه. خلال السنوات الثلاث الماضية، تحلّى الممثل الخاص كوبيش بالقيادة والرؤية اللتين كانت تحتاجهما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونحن نقدّر أيضا الزيارات التي قام بها مؤخرا إلى باكستان. واسمحوا لي كذلك أن أشكر السفير ظاهر تانين على بيانه.

إن باكستان تؤيد انتقالا سلميا إلى الديمقراطية في أفغانستان. فنحن نعتمد سياسة الحياد ونؤكد على أن الانتخابات مسألة أفغانية. ولعلّ الأعضاء يذكرون أننا قمنا بتعزيز الأمن على طول الحدود خلال الجولتين اللتين جرت خلالهما الانتخابات. وسيؤدي استكمال العملية الانتخابية بطريقة موثوق بها وفي الوقت المناسب، على ما نأمل، إلى أن تصبح أفغانستان أقوى وأكثر استقرارا واتحادا. وإننا نرحب بكل الجهود المخلصة التي تهدف إلى تعزيز التفاهم بين المرشحَين للرئاسة. وقد أكدت باكستان مرارا التزامها بالعمل مع أي منهما بوصفه الخيار الديمقراطي للشعب الأفغاني.

وتتفق باكستان وأفغانستان على أن الإرهاب عدو مشترك وعلى الحاجة إلى تعزيز التعاون والتنسيق بينهما بغية مواجهة هذا الخطر المشترك. وباكستان، كما يعلم الأعضاء، تبذل جهودا حازمة وقوية ضد الإرهابيين ومخابئهم من خلال عمليتنا العسكرية Zarb-e-Azb. ونحن نتوقع كل أشكال التعاون الممكنة من الحكومة الأفغانية بغية أن تتخذ من

جانبها التدابير الآيلة إلى القضاء على ملاذات ارهاب. ولقد شهدنا، للأسف، هجمات عبر الحدود باتجاه باكستان خلال الأشهر القليلة الماضية. واقترن ذلك بادعاءات لا سند لها. إن مشاركتنا البناءة، على ما نأمل، ستساعد في بناء الثقة. ونحن أيضا نظل ملتزمين بالعمل على تعزيز روابط الاقتصاد والتجارة والطاقة المتوخاة في استراتيجية ''الجوار المزدهر'' التي أعلنها رئيس الوزراء نواز شريف.

إننا نتفق مع تقييم الأمين العام على أن الاقتصاد الأفغاني مصدر قلق بالغ. فالتدهور الاقتصادي سيكون له أثر على كل شيء – إعادة البناء، والأمن، وإعادة توطين اللاجئين، وتحقيق السلام والاستقرار. ومن المهم أن يعاود المجتمع الدولي الالتزام بدعم أفغانستان في مؤتمر لندن الذي سينعقد في وقت لاحق من هذا العام. إن ''القدرة على التنبؤ'' و ''الاستمرارية'' هما الكلمتان الرئيسيتان في هذا المجال.

ومن الضروري تعزيز القدرة التي تمتلكها قوات الأمن الوطنية الأفغانية بغية مواجهة التحديات المتصلة بالحالة الأمنية بعد عام ٢٠١٤. ومما يبعث على الاطمئنان أن المجتمع الدولي، في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي الذي انعقد في ويلز، أعاد تأكيد مشاركته المستمرة مع أفغانستان من خلال تعهدات بزيادة الدعم المالي لقوات الأمن الوطنية الأفغانية. ونعتقد أيضا أن السلام المستدام ليس ممكنا من دون تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة. ونأمل أن يُولى الاهتمام المناسب لعملية سلام شاملة يقودها ويمتلكها الأفغان. فهذه ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار الذي لا يمكن تجاهله إلى أجل غير مسمى.

يشير تقرير الأمين العام (S/2014/656) إلى انخفاض معدل عودة اللاجئين. ويحدونا الأمل في أن تعمل أفغانستان على إيجاد عوامل الجذب الضرورية لعودة اللاجئين الأفغان.

والمسألة الأخرى التي تثير قلقنا هي الاقتصاد غير المشروع. ونتفق مع الأمين العام على أنه كان عرضا وسببا لانعدم اليقين على السواء.

وتواصل باكستان المشاركة بشكل بناء في الجهود الإقليمية والدولية لتحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان. ونقدر قيادة الصين الحكيمة لعملية اسطنبول، ونتطلع إلى انعقاد المؤتمر الوزاري في تيانجين.

وختاما، فإن إرساء السلام وتحقيق الاستقرار في أفغانستان من مصلحة باكستان الحيوية. ونعيد إعلان التزامنا بدعم جميع المساعي التي تصب في صالح إرساء السلام وتحقيق الاستقرار والتنمية في البلد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، أشكركم على تنظيم هذه الجلسة. كما أود أن أشكر الممثل الخاص كوبيش على إحاطته الإعلامية والسفير تانين على بيانه.

في ظل المرحلة الحاسمة التي وصلت إليها أفغانستان على صعيد التحول السياسي والأمني والاقتصادي الذي تمر به، يكتسي دعمنا المستمر لأفغانستان أهمية حيوية لبناء أفغانستان تنعم بالسلم والأمن والاستقرار وبمقدورها أن توفر بشكل فعال احتياجات شعبها. فمن نافلة القول أن المجتمع الدولي يجب أن يواصل الاستثمار في سيناريوهات إيجابية لأفغانستان في ذلك المنعطف الحيوي.

لقد أظهر الشعب الأفغاني إرادة قوية وشجاعة وتصميما على المضي قدما نحو قيام دولة سلمية وديمقراطية ومستقرة في أفغانستان، من خلال المشاركة بحماس في الانتخابات الرئاسية وانتخابات الولايات بالرغم من المخاطر الأمنية. وحان الوقت

لاحترام رغبته. والانتهاء مؤخرا من أعمال التدقيق في جميع الأصوات المُدلى بها في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ١٤ حزيران/يونيه يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. ونحن نؤمن بقدرة أفغانستان على القيام بعملية انتقالية سياسية ناجحة، ونعتقد أن جميع الجهات المعنية ستتصرف بمسؤولية وتمارس ضبط النفس وتظهر قيادة وشراكة حقيقيتين. إن عواقب فشل جهود الحكم الرشيد ستكون وخيمة بحيث لن يتحملها أي منا.

ونأسف بشدة وندين الهجمات الإرهابية التي وقعت في أفغانستان في الفترة المشمولة بالتقرير، والتي أدت إلى مقتل العديد من المدنيين. ونعتقد أن تلك الهجمات البشعة لن تعرقل جهود أفغانستان الرامية إلى تحقيق التحول السلمي. ونقف بجانب أفغانستان في هذه الفترة العصيبة ونكرر دعمنا الكامل لها.

يبرز التقرير الأخير للأمين العام (S/2014/656) أن أفغانستان تواصل الانخراط مع جيرانها في تعزيز التعاون الإقليمي. وبينما تنسحب القوات الدولية، تزداد أهمية التعاون والالتزام الإقليميين لتحويل المنطقة إلى منطقة تنعم بالسلام والاستقرار والازدهار. واستنادا إلى تلك الرؤية، يجب أن تتعاون المنطقة لتحويل المشاكل المشتركة إلى مصالح متبادلة. وفي ذلك السياق، نقدر كل جهود الحوار والتعاون الثنائية والمتعددة الأطراف ونرحب بالزخم الإيجابي الذي تم التوصل إليه في عملية اسطنبول، بما في ذلك اجتماع كبار المسؤولين الذي عقد في بيجين في ١٠ تموز/يوليه. ونتطلع إلى عقد مؤتمر عملية اسطنبول القادم في تيانجين، ونود أن نشكر الصين على ريادتها في ذلك الصدد.

وأود الإعراب عن دعمنا القوي للدور الحاسم والشامل الذي ستواصل الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الاضطلاع به في دعم أفغانستان خلال فترة ما بعد المرحلة الانتقالية. كما أود التعبير عن تقديرنا العميق للسيد كوبيش. فبفضل جهوده الدؤوبة وتفانيه اقتربت أفغانستان خطوة من إرساء السلام. ونود كذلك أن نعرب عن دعمنا لخليفته السيد هايسوم، ونتمنى له التوفيق في مساعيه.

وفي الختام، ستظل تركيا دائما متضامنة مع الشعب الأفغاني، وسنواصل المساهمة في إرساء الأمن والأمان والازدهار في أفغانستان، كما فعلنا لعقود عديدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة اليوم. في البداية، أود أن أشكر الممثل الخاص يان كوبيش على قيادته الثابتة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلي أفغانستان. وأعلم أن اليوم هو أخر ظهور له في مجلس الأمن. ونود أن نشكر السيد كوبيش كثيرا. فقد اضطلعت البعثة تحت قيادته بدور حيوي في العملية السياسية فيما يتعلق بتحقيق التنمية في أفغانستان بالرغم من الظروف الصعبة على أرض الواقع.

كما أود أن أثني على السيد جون كيري، وزير خارجية الولايات المتحدة. فقد قام الوزير كيري بدور حيوي في تيسيير التوصل إلى اتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية بين مرشحي الرئاسة، السيد عبد الله عبد الله، والسيد أشرف غني أحمدزي.

منذ انعقاد مؤتمر طوكيو التاريخي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أظهر المجتمع الدولي التزاما ثابتا بتحقيق التنمية في أفغانستان. وفي إعلان طوكيو لعام ٢٠١٢، أنشأت أفغانستان والمجتمع الدولي إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة. ويهدف الإطار إلى تعزيز الشراكة الدولية من أجل تحقيق

التنمية المستدامة في أفغانستان طوال عقد التحول الذي يبدأ في العام المقبل.

ومنذ عام ٢٠٠١، ساهمت اليابان بـ ٥,٤ بلايين دولار بغية تحقيق الأمن والتنمية المستدامة في أفغانستان. وذلك يجعل من بلدي ثاني أكبر جهة مانحة بعد الولايات المتحدة. وبصفتي أول ممثل خاص لليابان معني بأفغانستان وباكستان، كان لي شرف الاضطلاع بدور نشط في هذه العملية. وبحسب نص إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، فإن قدرة المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم لأفغانستان تتوقف على وفاء أفغانستان بالتزاماتها الخاصة. ويتطلب الدعم الدولي الطويل الأجل وجود شريك ذي مصداقية وشرعية على الجانب الأفغاني. وبالتالي، تعرب اليابان عن خيبة أملها إزاء التأخيرات المتكررة في العملية الانتخابية. فقد مر أكثر من خمسة أشهر بالفعل منذ الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية في ٥ نيسان/أبريل. ومع ذلك، لم تسفر المشاورات بين المرشحين بعد عن اتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية.

تقف أفغانستان أمام مفترق طرق. ولا نرغب في رؤية شراكتنا تتعرض للخطر جراء المزيد من الفوضى السياسية المحلية. لذا، نعيد التأكيد على ضرورة الوصول بالعملية الانتخابية إلى نهاية عادلة وسريعة وسلمية. وتحث اليابان الجانبين على الارتقاء إلى مستوى الالتزامات التي قُطعت في ١٢ تموز/يوليه و ٨ آب/أغسطس بقبول النتائج النهائية للانتخابات وتشكيل حكومة وحدة وطنية في أقرب وقت ممكن.

وأمام الحكومة الجديدة مجموعة واسعة النطاق من التحديات. وتشمل تلك التحديات توطيد نظام سياسي شامل للجميع ومحاربة الفساد وضمان سلامة الشعب الأفغاني وتأمين ميزانية مستقرة وتحقيق النمو المستدام. ونأمل أن تتصدى حكومة الوحدة الوطنية، بدعم من توافق وطني واسع النطاق، لتلك التحديات من دون تأخير.

لقد التزمت اليابان في مؤتمر طوكيو بشأن أفغانستان في تموز/يوليو ٢٠١٢ بتقديم ما يصل إلى ٣ بلايين دولار على مدى خمس سنوات، بدءا من عام ٢٠١٢. وبالفعل تم صرف بليوني دولار من أصل ٣ بلايين. وتتطلع اليابان إلى أن يحل يوم، في المستقبل غير البعيد، يمكنها فيه العمل مع حكومة جديدة وشرعية لأفغانستان تسير في طريقها صوب تحقيق الاستقرار الدائم والازدهار.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ماير – هارتنغ.

السيد ماير – هارتنغ (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وأيسلندا وصربيا وألبانيا والبوسنة والهرسك وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

إنني أودّ أن أشكر الأمين العام على تقريره الوافي (S/2014/656)، والممثل الخاص كوبيش على إحاطته الإعلامية والسفير تانين على بيانه.

ومع وجود مسائل منافسة عديدة جدا، من الأهمية الخاصة ضمان بقاء التركيز المتواصل على أفغانستان والأوقات الصعبة التي يواجهها الشعب الأفغاني. وأود أن أبدأ بتأكيد دعمنا الكامل للدور الهام المستمر الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وجميع وكالات الأمم المتحدة في دعم الشعب الأفغاني وتنسيق مساعدة المجتمع الدولي. وسيكون دور الأمم المتحدة أكثر أهمية في السنوات المقبلة.

ونودّ التنويه بالدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في الإشراف على التدقيق غير المسبوق في جميع الأصوات المقترعة في جولة الإعادة للانتخاب الرئاسي. ووزير خارجية الولايات

المتحدة كيري والممثل الخاص كوبيش يستحقان كلاهما الثناء على جهودهما الدؤوبة بشأن عملية الانتخاب. ويسرُّ الاتحاد الأوروبي أننا استطعنا القيام بدورنا في حشد المراقبين المطلوبين لتلبية رغبة الأفغانيين في قدرة مراقبة دولية. ويبقى من المهم إتمام العملية الانتخابية بأكبر قدر ممكن من الشفافية. ومن المُلِحّ الآن لكلا المرشَّحَين أن يجعلا المصالح الوطنية لأفغانستان في المقام الأول، ويرتقيا إلى مستوى التزاماتهما بتشكيل حكومة وحدة وطنية.

إنَّ الحكومة الجديدة ستواجه تحديات فورية عديدة. ويجب أن تكون موحَّدة وقوية في التصدي لها وجها لوجه، وفي عدم السماح للمصالح الخاصة بأن تحرف مسارها عن الهدف. وقد أثبت الأفغان أنهم توّاقون إلى الإصلاح، لحماية التقدم الذي أُحرِز في السنوات الـ ١٣ الماضية، واستخدام تلك المكتسبات أساساً لتقدُّم متجدد. وإننا نتطلع إلى مؤتمر لندن المعني بأفغانستان في تشرين الثاني/نوفمبر، بصفته فرصة لإعادة تأكيد شراكتنا مع الحكومة الجديدة على أساس التزامها بالإصلاح.

وأودّ أن أُبرِز ثلاثة مجالات أساسية، هي الأمن، التنمية الاقتصادية والبشرية، وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

ويجب أن يطمئنّ الأفغان إلى أنَّ أمنهم سيكون مُصاناً. والتوقيع المبكِّر على الاتفاق الأمني الثنائي بين أفغانستان والولايات المتحدة ذو أهمية بالغة في هذا الصدد. فالاتفاق حيوي لحضور دولي متواصل لدعم الأفغان في مساعيهم. ودور البلدان المجاورة هام أيضا في ضمان عجز المتمردين عن تقويض المكاسب التي أُحرزت بمشقة، والتسبب في زعزعة الاستقرار التي يمكن أن تهدد السلام والأمن في المنطقة.

إنَّ الأمن ضرورة لاستمرار التنمية الاقتصادية والبشرية التي تحققت في أفغانستان. وكان التقدم موضع إعجاب في مجالات عديدة، لكنَّ الحكومة الجديدة ستضطر إلى اتخاذ إجراء سريع لتحسين الثقة بالاقتصاد. وقبل كل شيء، عليها أن تتخذ إجراء سريعاً بغية التغلب على هَول الإصلاح المتراكم ومعالجة الأزمة المالية الراهنة. وبعد ذلك، ينبغي للحكومة الجديدة أن تعطي الأولوية للاقتصاد الريفي، الذي يبقى شريان الحياة للغالبية الساحقة من الأفغان. وعليها كذلك أن تبسط سيادة القانون أثناء تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. فسيادة القانون حيوية للتقدم في مجالات عديدة، ولا سيما حقوق الإنسان، وبخاصة حقوق النساء والفتيات.

ويجدر التذكُّر أنَّه قبل ١٣ عاماً كانت النساء والفتيات يُعامَلْنَ بصفتهن مواطنات من الدرجة الثانية. إذ لم يكن يُسمَح لهنّ بالعمل أو الذهاب إلى المدرسة. ولم يكن باستطاعتهن مغادرة بيوتهن إلاّ بصحبة أحد أقربائهنّ الذكور. واليوم، يستحق الأفغانيون، والأفغانيات بشكل خاص، الثناء على التقدم الذي تم إحرازه. ولكن يبقى الكثير مما يجب عمله. وفي مجالات عديدة، لم يعد الإطار القانوني هو المشكلة. لكنّ التطبيق المتَّسق والرتيب للقانون يبقى المجال الذي يحتاج إلى عمل متواصل. ونعتقد أنَّ ذلك يجب أن يكون أولوية واضحة للحكومة الجديدة.

ختاما، إنّ جميع تلك التحديات ستحتاج إلى التزام قوي من الحكومة الجديدة والمجتمع الدولي. والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء سيبقون شركاء ثابتين، كما ورد في استراتيجيتنا الشاملة الجديدة من أجل أفغانستان، التي صُدِّقت في حزيران/يونيه.

أخيرا، أودّ، شاني شأن الآخرين، توجيه التحية إلى الممثل الخاص كوبيش على إسهامه الكبير في تحقيق مستقبل أفضل لجميع الأفغانيين – المستقبل الذي يريدونه والذي يستحقونه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد زامانينيا (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة في الوقت المناسب. كما أود أن أشكر السفير تانين على بيانه، والسيد يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، على عرض تقرير الأمين العام (S/2014/656) وعلى موافاتنا بالتطورات السياسية والأمنية والأحداث الإقليمية والدولية المتعلقة بأفغانستان. وإننا نواصل دعمه وفريق عمله في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وخدماتهم المتميزة. وأفغانستان وجيرانها سيذكرون الخدمات التي قدَّمها السيد كوبيش لأفغانستان من أجل تحقيق حياة أفضل في ذلك البلد.

إنَّ بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تضطلع بدور حاسم جداً في هذه الفترة الدقيقة من المرحلة السياسية الانتقالية في أفغانستان، ومن المؤكد أنها بحاجة إلى المزيد من دعم المجتمع الدولي بغية توطيد السلام والأمن والاستقرار في البلد، وتعزيز التنمية الاقتصادية – الاجتماعية المستدامة فيه. وجمهورية إيران الإسلامية تواقة حقاً إلى رؤية أفغانستان جارة هادئة ومزدهرة. ونحن مستعدون للقيام بكل ما في وسعنا لبلوغ تلك الغاية، لأنّ الأمن في أفغانستان يؤثر تأثيراً مباشراً وغير مباشر على الأمن في المنطقة، بما يشمل بلدي.

وإننا نحيِّي الشعب الأفغاني على مشاركته الواسعة في الانتخابات الرئاسية على الرغم من تهديد جماعات المتطرفين والإرهابيين. ونأمل بأن يمكن التغلب قريباً على الأزمة في عملية الانتخاب. إنَّ العملية الانتخابية المطوَّلة والخلافية تميل إلى مفاقمة الاضطراب الاقتصادي وتُشجع الجماعات المتطرفة والإرهابين والشبكات المرتبطة بهم على الاستفادة من الأزمة السياسية التي طال أمدها وزيادة أنشطتهم على نحو غير محدود. وإننا نحثّ المرشَّحين الرئاسيين، السيد عبد الله عبد الله والسيد أشرف غني أحمدزاي، على اختتام مفاوضاتهما بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية، ممهِّدَين بذلك السبيل إلى مرحلة انتقالية سياسية مستقرة، منسجمة مع عملية المصالحة بقيادة ومُلكية أفغانيتين. كما نحثهما على التوصل إلى تسوية سياسية في البلد في أقرب وقت ممكن. وأثناء الزيارة الأخيرة التي قام بها السيد كوبيش إلى إيران، في آب/أغسطس، أكدنا أنَّ تشكيل حكومة وحدة وطنية مسألة مُلِحّة وذات أولوية لأفغانستان والمنطقة.

والمشاركة المستمرة بين أفغانستان وجيرانها وشركائها الإقليميين في مجالات التجارة والتبادلات الاقتصادية ومشاريع التنمية يجب أن تحظى بالمزيد من الدعم والتقوية. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأنَّ المزيد من الروابط الاقتصادية سيوطد الاستقرار في أفغانستان ومحيطها.

وإننا نواصل توسيع تعاوننا الثنائي، ولا سيما بشأن المسائل الأمنية، وجهود مكافحة المخدرات، وتطوير المشاريع والتعاون الاقتصادي في مجالات الهياكل الأساسية والزراعة، فضلاً عن الحلول الدائمة للاّجئين الأفغان. والزيارة الأخيرة التي قام بها نائب وزير الخارجية الإيراني إلى آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، واجتماعاته مع الرئيس كرزاي ومسؤولين أفغانيين آخرين، هدفت إلى تطوير وتوطيد العلاقات الثنائية في جميع المجالات.

والدعم الدولي للمبادرة الثلاثية المعنية بالتعاون على مكافحة المخدرات بين أفغانستان وإيران وباكستان أساسي، ليس لتوطيد الأمن والاستقرار في أفغانستان فحسب، بل أيضا لتخفيف الشواغل الجدية لدى الدول المجاورة وبلدان العبور والمقصد على صعيد الاتجار بالمخدرات.

ختاما، تؤكد جمهورية إيران الإسلامية مجدداً دعمها المتواصل لتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة والمستدامة في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد تومس (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2014/656). وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا العميق للممثل الخاص للأمين العام، السيد يان كوبيش، على جهوده الدؤوبة التي بذلها خلال السنوات الماضية، وبشكل خاص، على الدور البناء الذي اضطلع به مؤخرا خلال العملية الانتخابية. كما نرحب بتعيين السيد نيكولاس هيسوم ممثلا خاصا جديدا ونتطلع إلى مواصلة تعاوننا الوثيق معه في منصبه الجديد. كما أقدر حضور السفير تانين في المجلس اليوم.

إن حكومتي تؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق من هذه المناقشة المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

لقد مرت الآن أكثر من ثلاثة أشهر على إدلاء أبناء الشعب الأفغاني بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية التي جرت خلال شهر حزيران/يونيه. وقد أظهر الأفغان، بمن في ذلك ملايين النساء، اللائي أبدين شجاعة كبيرة فيما يخص استخدام حقهن الدستوري في المشاركة الفعالة في الانتخابات، متحديات بذلك تهديدات حركة طالبان بتعطيل العملية. وقد أجريت عملية تدقيق أكثر شمولا، ساهمت ألمانيا فيها بشكل كبير. ونحن أيضا ممتنون للدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في هذه العملية. وقد وافق السيد غني والسيد عبد الله على تشكيل حكومة وحدة وطنية. وقد حان وقت ليقوما بالوفاء بالتزامهما. وكما أكد وزير الخارجية الالماني فرانك فالتر شتاينماير مؤخرا خلال زيارته الأخيرة إلى أفغانستان، يجب على كلا المرشحين الاضطلاع بمسؤوليتهما عن مستقبل أفغانستان. ولن يتم التغلب على العديد من التحديات التي تنتظرنا سوى بأفغانستان موحدة.

أود الإشارة إلى أربع نقاط مهمة، أيضا فيما يخص دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان فيما يخص التصدي لهذه التحديات المتعددة.

أولا، إن تأثير النزاع الانتخابي الحالي شامل لنواح عديد. وتبدو على أفغانستان أعراض أزمة دولة حقا. وحتى لو اتفق المرشحان على حكومة وحدة وطنية، سيشكل التعاون تحديا هائلا بعد العملية الصعبة التي جرت خلال الأشهر الماضية. وسوف يتطلب الأمر عملا شاقا لاستعادة ثقة الشعب الأفغاني في النخبة السياسية وفي المؤسسات العامة.

ثانيا، جرى تعليق الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الضرورية في انتظار تدقيق الانتخابات. وقد فاقم ذلك من الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية. وعلى الحكومة الجديدة القيام بالإصلاحات المتبقية.

ثالثا، إن تشكيل حكومة جديدة يشكل شرطا مسبقا للتنفيذ الكامل للالتزامات المدنية والعسكرية التي تعهد بها المجتمع الدولي. وما دام ليس ثمة حكومة جديدة، فلا يمكن إنشاء بعثة دعم القوة الدولية للمساعدة الأمنية، كما توخت ذلك منظمة حلف الشمال الأطلسي. وفي رأينا، من المهم أيضا تأسيس البعثة الجديدة على أساس قانوني سليم. وحبذا لو كانت مدعومة بقرار من مجلس الأمن.

رابعا، بمجرد تشكيل حكومة شرعية، ينبغي للمجتمع الدولي مواصلة دعم إعادة إعمار أفغانستان وتنميتها. ومع تغير المسؤوليات في أفغانستان والتحديات الهائلة التي تنتظرنا، سيصبح التزام الأمم المتحدة أكثر أهمية. ومن المهم أن تكون لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ولاية شاملة وأن تعمل على أساس سليم من الناحية المالية، لكي تكون قادرة على دعم أفغانستان في المجالات المذكورة آنفا. ومن المهم كذلك ألا تكون البعثة موجودة في كابل فحسب، ولكن أن تستمر أيضا في العمل في جميع أنحاء البلد.

أود أن أختتم بالقول أن ألمانيا على استعداد لمواصلة دعمها لأفغانستان. ونأمل كثيرا في أن تعمل الحكومة الجديدة على توحيد البلد من أجل تهيئة بيئة سياسية مستقرة لأفغانستان سلمية وآمنة ومزدهرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اسبانيا.

السيد أويارثون مارشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى لمناقشة الحالة في أفغانستان. والحالة مختلفة بعض الشيء عن تلك التي نظرنا فيها قبل ثلاثة أشهر (انظر S/PV.7208)، كما يمكننا أن نستشف من الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام.

إن إسبانيا بلد صديق لأفغانستان. وقد أبان عن ذلك شعب بلدي وحكومته طيلة هذه السنوات. وقد استجابت إسبانيا طوال ١٢ عاما باتخاذها إجراءات مستمرة ردا على الطلبات الأفغانية. إننا نقف إلى جانب أفغانستان وسنواصل القيام بذلك. ويؤيد وفد بلدي تأييدا تاما البيان الذي أدلى به رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي، ولكن أود أن أضيف بعض وجهات النظر بشأن مختلف القضايا التي يتعلق أولها بالانتخابات، وثانيها، بجانبي الأمن والاقتصاد والبعدين الإقليمي والدولي.

فيما يتعلق بالانتخابات، أبان رجال ونساء أفغانستان مؤخرا عن شجاعة كبيرة في ٥ نيسان/أبريل و ١٤ حزيران/يونيه. إننا في لحظة حاسمة. ومن الواضح أنه يجب علينا تعزيز العملية السياسية. ولن تُحقق مستقبلا مفعما بالأمل لشعب أفغانستان سوى قيادة متجددة ومعززة.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، فإننا نلاحظ بقلق المعلومات التي أوردها الأمين العام في تقريره (S/2014/656)، ولا سيما زيادة عدد الضحايا المدنيين بنسبة ٢٤ في المائة. ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن أسفنا للسفير تانين عقب الهجوم الذي شنته حركة طالبان في وسط كابل قبل يومين.

وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية، يساورنا القلق جراء التدهور الحاصل في أداء الاقتصاد الأفغاني. وربما يسير ذلك جنبا إلى جنب مع تدهور الحالة الأمنية. ومع ذلك، فإننا على يقين بأن المؤتمر الوزاري الذي سيعقد في طوكيو، سيسفر عن تحقيق نتائج فيما يخص الحالة الاقتصادية في أفغانستان.

وأخيرا، فإننا نعتقد أن الجهود الإقليمية مهمة للغاية. وثمة توقعات كبيرة. وترى إسبانيا، أن ثمة مستقبل يبعث على الأمل في المؤتمر الوزاري الذي سيعقد بتيانجين، في جمهورية الصين الشعبية.

إننا نكرر مرة أخرى دعمنا لحكومة وشعب أفغانستان، من خلال السفير تانين، الحاضر معنا. وفي الختام، أود بالنيابة عن الوفد الإسباني، الإعراب عن امتناننا للسيد يان كوبيش على جهوده وعمل الرائع خلال كل هذه السنوات كرئيس لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد لمبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2014/656) والممثل الخاص يان كوبيش على إحاطته الإعلامية. إن إيطاليا تؤيد تماما البيان الذي ألقاه في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن عدم التيقن من نتائج الانتخابات الأفغانية، واستمرار غياب رئيس جديد، في سياق المرحلة الأخيرة من العملية الانتقالية، التي تعد مرحلة حساسة جدا بالنسبة لأفغانستان، يشكلان مصدر قلق بالغ فيما يخص مستقبل البلد. ولهذا السبب من المهم توصل العملية الانتخابية إلى نتائج إيجابية

تقبلها وتثق فيها غالبية الشعب الأفغاني. ويجب أن يكون الدافع وراء مواصلة الحوار الضروري بين الطرفين هو المصالح العليا للبلد. ولذلك، نأمل بقوة أن تتكلل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، ولا سيما الولايات المتحدة والممثل الخاص كوبيش، الذي نؤيده تماما، بالنجاح. ولتحقيق ذلك الهدف، يجب على جميع أصحاب المصلحة التحلي بالمزيد من الاعتدال، والشعور بالمسؤولية وتجنب اتخاذ مبادرات تؤدي إلى الفرقة، ومن شأنها تقويض التوصل إلى اتفاق.

إننا ننتظر تنفيذ التزام المرشحين الرئاسيين، الذي أعيد التأكيد عليه في رسالة موجهة إلى رؤساء دول وحكومات منظمة حلف الشمال الأطلسي المجتمعين في مؤتمر قمة سيلتك مانور، في أسرع وقت ممكن، من أجل إرساء قاعدة صلبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتسوية السلمية وتحقيق الاستقرار في أفغانستان. ومن الملح اليوم، أكثر من أي وقت مضى الانتهاء من العملية الانتخابية، من خلال تنصيب رئيس جديد وحكومة جديدة. وسيكافئ ذلك أيضا العمل والالتزام الواسع النطاق لقوات الأمن الوطنية الأفغانية، بضمان حق الشعب الأفغاني في التعبير عن رغباته عن طريق صناديق الاقتراع، والحد من محاولات المتمردين زعزعة الاستقرار.

لا يزال التمرد يشكل قوة خطرة، كما تدل على ذلك الموجة الجديدة من الأعمال الإرهابية التي حصلت خلال الأشهر الأخيرة. وهذا هو السبب في تأكيد إيطاليا، بالتعاون مع شركائها، التزامها الذي تعهدت به في شيكاغو قبل عامين، وكررته مؤخرا في مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات منظمة حلف شمال الأطلسي الذي عقد في سيلتك مانور، المتعلق بدعم قوات الأمن الوطنية الأفغانية في الانتقال إلى مرحلة ما بعد قوة المساعدة الأمنية الدولية.

لكن في نفس الوقت، ينبغي لأفغانستان تنفيذ معايير الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المخصصة لها. ويشكل التوقيع الفوري على الاتفاق الأمني الثنائي بين أفغانستان والولايات المتحدة، وعلى اتفاق مركز القوات مع منظمة حلف الشمال الأطلسي، أمرا ضروريا، إذا ما أريد لبعثة الدعم القوية أن تبدأ. والغرض من الاتفاقين توفير الإطار القانوني اللازم لوجود القوات الدولية في البلد.

ويكرر بلدي تأكيد رغبته في مواصلة التزامه المستمر لأكثر من عقد من الزمن، بتعزيز التنمية والاستقرار في أفغانستان، بالتنسيق مع إجراءات أوسع يتخذها المجتمع الدولي. وتماشيا مع إرث طوكيو، تستند الظروف التي تتيح تحقيق ذلك، إلى تقدم ملموس وقابل للقياس تحققه الأطراف الأفغانية في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والمبادئ الديمقراطية، ومكافحة الفساد وتهريب المخدرات، وفي مجال الحوكمة الإدارية والاقتصادية.

وفي تلك المجالات، فقد تمكنت أفغانستان أيضا – بفضل جهود بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية – من أن تخطو خطوات هائلة إلى الأمام، على الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد روزيشكا (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام يان كوبيش، على إحاطته الإعلامية الشاملة اليوم.

أؤيد البيان الذي أدلي به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي، غير أنني أود أن أبدي بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

لا ريب أن هذه لحظات تاريخية هامة بالنسبة لأفغانستان. فقد كنا جميعا نراقب عن كثب الأحداث الرئيسية التي جرت في الأشهر القليلة الماضية. وليس ممكنا تحقيق المزيد من التنمية

في أي بلد تسوده بيئة من عدم الاستقرار السياسي. وندعو القادة السياسيين الأفغان إلى المشاركة في حوار متبادل، فضلا عن التمسك بالالتزامات التي تعهدوا بها. ولن يكون بوسع أحد التصدي لبقية التحديات التي يواجهها البلد سوى قائد يتمتع بولاية مستقرة ودعم سياسي داخلي.

ويشكّل قبول نتائج الانتخابات، والوفاء بالالتزامات، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الوسائل التي يمكن بواسطتها وضع البلد على المسار الصحيح. وبالمثل، فإن من الأهمية بمكان توفر مفهوم سياسي يشمل الجميع ويعكس تنوع السكان الأفغان. وعليه، فإننا نرحب بالبيان المشترك لكلا المرشحين الذي أدلى به في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي، الذي تعهدا فيه بتشكيل حكومة وحدة وطنية.

إن الاستقرار السياسي وتحقيق الرخاء الاقتصادي في البلد يرتبطان ارتباطا لا انفصام له. وتتسم الأوضاع الاقتصادية بالحساسية وتعكس الحقائق السياسية، في حين يتابع المستثمرون أي مؤشرات على انعدام الثقة في البيئة السياسية باهتمام كبير. وعلى الرغم من التحديات المستمرة التي تتطلب اهتماما فوريا من جانب الحكومة الجديدة، فإننا على ثقة بأنه ستُتخذ الخطوات اللازمة لتعزيز الاقتصاد المشروع وتحقيق ميزانية متوازنة وتتسم بالشفافية في الوقت المناسب.

وينبغي الاتفاق على المعايير المتعلقة بتقديم الدعم الأمني الدولي فيما بعد عام ٢٠١٤ في أقرب وقت ممكن، وخاصة في ضوء الأحداث الجارية، وقرب انتهاء ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية. لا تكف الجماعات المتطرفة مطلقا عن استغلال أي من الأزمات السياسية في البلد. ونشيد بالعمل الذي تؤديه قوات الأمن الوطنية الأفغانية في الظروف الراهنة الصعبة. وسيكون من الأهمية بمكان مواصلة التركيز على تطوير قدراتها وتحسين نوعيتها وولائها، فضلا عن الارتقاء بكفاءتها المهنية. والجمهورية السلوفاكية عازمة على مواصلة المشاركة في تلك العملية، سواء كان ذلك من خلال تدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية أو تقديم المساعدة المالية المباشرة.

وإلى جانب مشاركة المجتمع الدولي في مجالات تحقيق السلام والأمن والتنمية الشاملة، فإن المساعدة الإنمائية لا تزال هامة للغاية من أجل تحقيق الاستقرار في البلد. وينبغي أن تكون المساعدة الدولية متعددة الأوجه وطويلة الأجل، فضلا عن تكييفها مع ظروف البلد. وينبغي أن تشمل المساعدة الإنسانية، والاستثمارات في التنمية المؤسسية والاقتصادية، وسيادة القانون. ومن شأن المشاريع الدولية المحددة الأهداف والمتوافقة مع أولويات الحكومة الأفغانية أن تسهم في تحسين الحياة اليومية للشعب الأفغاني.

وبالنسبة لسلوفاكيا، فإن أفغانستان ما تزال على رأس البلدان الثلاثة المستفيدة من برنامج المساعدة الإنمائية الرسمية السلوفاكية. وتشمل المجالات المستهدفة للمساعدة التي نقدمها في السنوات المقبلة ثلاثة عناصر هي: تحسين التعليم، وتحديث القطاع الزراعي، وبناء القدرات في مجال إصلاح القطاع الأمني. ومع ذلك، سيكون من الصعب جدا كفالة النجاح المستمر دون المشاركة النشطة من قبل جيران أفغانستان في مجال التعاون الإقليمي. إن الترابط بين تحقيق الاستقرار في أفغانستان والأمن الإقليمي أمر واضح للغاية. ولا ريب أن الاستقرار في أفغانستان شرط مسبق لتحقيق الأمن في المنطقة. وبالمثل، فإن المشاركة البناءة والمستمرة من جانب الشركاء في المنطقة شرط لازم لكفالة الاستقرار في أفغانستان.

وما يزال الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة أساسيا. ونشجع القادة السياسيين الأفغان على الاستفادة من الإمكانات الهائلة للتعاون الفعال مع الأمم المتحدة. وبالرغم من ذلك، فإنه لا يمكن للدعم الخارجي بحد ذاته أن يكفل إحراز التقدم أو تحقيق التحول الديمقراطي في البلد. وتقع المسؤولية عن رفاه المواطنين في نهاية المطاف على قادة الدولة.

وفي الأشهر القليلة الماضية، أبدى الشعب الأفغاني شجاعة باهرة حين تمكن المواطنون من الإدلاء بأصواتهم على الرغم من التهديدات والهجمات التي تعرضوا لها من قبل الجماعات المتطرفة.

ويتعين علينا – في ضوء هذه الخلفية من عدم اليقين السياسي الراهن – ألا ننسى ذلك التقدم الهائل الذي حققه البلد في عملية التحول الديمقراطي، بدءا من تحمل المسؤولية الأمنية، وصولا إلى اتخاذ الخطوات اللازمة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. وتمثل هذه الانتصارات الهامة الأساس الذي يمكن أن تبنى عليه جهودنا في المستقبل.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن خالص امتناننا للأمين العام وممثله الخاص، السيد كوبيش، على تفانيهما وقيادتهما. وأهنئ الأمم المتحدة على العمل الذي اضطلعت به فيما يتعلق بالإشراف على عملية مراجعة نتائج الانتخابات التي لم يسبق لها مثيل. وأود أيضا أن أشكر فريق البعثة على عمله المهني في ظل ظروف عصيبة. وأكرر التأكيد على دعم بلدي الكامل للدور الذي تضطلع به البعثة، وهو دور لا غنى عنه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد فينيد (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة بشأن الحالة في أفغانستان. ويسرني أن بإمكان بولندا الإسهام في هذه المناقشة الهامة.

تؤيد بولندا البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي، وتود أن تقدم بعض الملاحظات الإضافية.

وأولى هذه الملاحظات محزنة للغاية. فقبل يومين فقط توفي الجندي البولندي الرابع والأربعون في أفغانستان منذ بداية مشاركتنا في بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية. فقد قتل قائد الفصيلة، رافال سليبودزكي في هجوم انتحاري شن في أحد شوارع كابل، جنبا إلى جنب مع جنديين أمريكيين. وقد ترك وراءه زوجة وطفلين صغيرين. ونحيي ذكراه التي هي بمثابة رمز للتضحيات التي قدمتها العديد من الأسر البولندية التي أرسلت أبناءها وبناتها للمساعدة على إعمار أفغانستان تتسم بالاستقرار والأمن والرخاء.

وتكرر الحكومة البولندية تأكيد عزمها على مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، وتدين بشدة جميع أعمال الإرهاب، وخاصة حين تكون موجهة ضد الجهات التي تعمل من أجل استقرار البلد وأمنه. وإذ نشير إلى القرار ٢١٤٥ (٢٠١٤) والقرارات السابقة بشأن أفغانستان، فإننا نود أن نؤكد مجددا التزامنا القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية.

وتتيح مناقشتنا اليوم أفضل فرصة للتأكيد على الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في عملية تحقيق الاستقرار في أفغانستان وإعمارها. ونعرب عن دعمنا وتقديرنا التامين للدور التنسيقي الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والأنشطة التي اضطلع بها الممثل الخاص، السيد يان كوبيش. وأود أن أشاطر جميع زملائنا توجيه الشكر إليه وتهنئته على العمل العظيم الذي أداه في أفغانستان.

ترحب بولندا بالاستنتاجات التي خلص إليها مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن أفغانستان المعقود مؤخرا. ونأمل في أن تساعد القرارات التي اتخذها الدول الأعضاء ذلك البلد على تحقيق الأمن والرخاء. ونكرر التأكيد أيضا على دعمنا المتواصل لحكومة وشعب أفغانستان في إعمار بلدهما وتعزيز أسس الديمقراطية فيه. فقد تمكن المراقبون للمرة الأولى في العملية الانتخابية الأفغانية من الحضور بصفتهم مراقبين مستقلين لمراجعة فرز الأصوات في جميع صناديق الاقتراع التي استخدمت في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية. ونرى

أن الحل التوافقي الذي اقترحه وزير الخارجية الأمريكي جون كيري يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح، ونأمل أن يفي كلا المرشحين بتعهداتهما. تود بولندا أن تؤكد على الدور المهني الذي يضطلع به المراقبون الدوليون من فريق تقييم الانتخابات التابع للاتحاد الأوروبي، ومختلف المنظمات غير الحكومية، و ١٧ بعثة دبلوماسية في أفغانستان من الذين شاركوا في العملية.

ونحن مقتنعون بأنه ينبغي ألا تتأخر العملية الانتخابية أكثر من ذلك، خاصة وأن عملية المراجعة قد انتهت. وإن من شأن إطالة المناقشة المتعلقة بتقاسم السلطة أن تلحق الضرر بتحقيق الاستقرار في أفغانستان. ونحث جميع الأطراف على القبول بنتائج مراجعة فرز الأصوات والشروع في التعاون الكامل مع السلطات المنتخبة حديثا. يكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في ضوء تدهور الوضع الأمني، ليس في المناطق الجنوبية والشرقية من البلد فحسب، بل أيضا، على سبيل المثال، في ولاية غور في الغرب، وولاية لوغار في وسط أفغانستان، وولاية قندوز في الشمال، دعك عن الإشارة إلى كابل، حيث وقع هجوم إرهابي مأساوي قبل يومين فقط.

وتشعر بولندا بالقلق إزاء الميزانية المخصصة لتحقيق الاستقرار في أفغانستان. وهناك فجوة متزايدة في التمويل، من شأنها أن تصبح تحديا مباشرا بالنسبة للإدارة الجديدة. ونأمل أن تتمكن الحكومة الأفغانية من حل هذه المشكلة بأسرع ما يمكن، وأن تتصرف بطريقة حاسمة لتجنب مسائل من هذا القبيل في المستقبل. وتنشأ مشاركة بولندا في أفغانستان عن شعورنا بالمسؤولية إزاء الحالة في ذلك البلد. فما زلنا منذ عام ٢٠٠١ مشاركين نشطين في مختلف الآليات الدولية ومبادرات التعاون الإقليمي الرامية إلى دعم إعمار أفغانستان، وخاصة في إطار عملية اسطنبول. ويمثّل تعزيز التعاون الإقليمي أفضل سبيل للتصدي للمشاكل ذات الطابع العابر للحدود، مثل الإرهاب والاتجار بالمخدرات أو الكوارث الطبيعية.

لقد تمكن الفريق البولندي لإعمار الولايات في غزني من تنفيذ ٢٠٠ مشروع، وأنفق ما يربو على ٢٦ مليون دولار في المساعدة في بناء الطرق وتوفير المياه والمرافق الصحية، وبناء المدارس والجسور ومحطات توليد الطاقة، فضلا عن بناء الهياكل الأساسية الأخرى.

وأود أن أضيف أيضاً أن مركز تدريب القوة المشتركة في بيدغوتشيتش، بولندا، درّب ما يزيد على ١ ٠٠٠ من الجنود وضباط الشرطة من قوات الأمن الوطنية الأفغانية. وأفغانستان هي ثاني أكبر متلقّ للمعونة الإنمائية البولندية.

وفي الختام، فإن بولندا على استعداد لدعم قوات الأمن الأفغانية في عام ٢٠١٥ وما بعده. وسنركز على مساعدة قوة الشرطة الأفغانية عن طريق الصندوق الاستئماني للقانون والنظام في أفغانستان. ونحن على استعداد للمشاركة في بعثة الدعم القوي. ولذلك، فإننا نحث الحكومة الأفغانية على توقيع اتفاق التعاون الأمني والدفاعي واتفاق مركز القوات مع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد رشينسكي (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام يان كوبيش وفريقه في أفغانستان على كل ما بذلوه من جهود في الأشهر الأخيرة.

(تكلم بالإنكليزية)

أظهرت الأشهر القليلة الماضية التزام الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي بالعملية الديمقراطية في أفغانستان. وذلك لم يكن طريقاً سهلاً. وكان مما شد أزرنا في البداية الإقبال الممتاز للرجال والنساء الأفغان على الانتخابات الرئاسية التي

جرت في نيسان/أبريل ٢٠١٤ والتصويت في الجولة الثانية في حزيران/يونيه، على الرغم من التهديدات بتعطيلها، ثم خاب أملنا وشعرنا بالقلق إزاء الادعاءات بالتزوير والتي هددت بتقويض الثقة في العملية الديمقراطية. وفي حين لا تزال هناك مسائل بحاجة إلى تسوية، نقرّ بجهودنا الموحدة وغير المسبوقة في عملية مراقبة تدقيق الانتخابات الداعمة لهذا الحدث التاريخي.

لقد كانت تلك الجهود حدثا لافتا، سواء من حيث نطاقها أو مستوى الموارد المستخدمة فيها. وانضم إلى مراقبي الانتخابات الكنديين مئات الزملاء من المجتمع الدولي للعمل مع نظرائهم الأفغان بشأن إجراء تدقيق كامل للانتخابات. ونفخر بتعاون المجتمع الدولي والشعب الأفغاني في هذه المهمة التاريخية. ونثني على تنسيق الأمم المتحدة لهذه المهمة المعقدة والصعبة للغاية.

(تكلم بالفرنسية)

ونحث جميع الأطراف في أفغانستان على تنحية خلافاتها جانباً والتركيز على ما يجمعها – العمل من أجل ضمان مستقبل أكثر أماناً وأمناً وازدهاراً لجميع الأفغان. وما زلنا ثابتين على التزامنا تجاه الشعب الأفغاني في دعمنا لهذه الجهود.

وكما أقر قادة الناتو في وقت سابق من هذا الشهر، فإنه على الرغم من التحديات المستمرة، برهنت قوات الأمن الوطنية الأفغانية على أنها قوة فعالة، وحازت على احترام الشعب الأفغاني وثقته في المعركة ضد المتمردين. وقوات الأمن الأفغانية ستتحمل المسؤولية الكاملة عن الأمن في أفغانستان بحلول نهاية عام ٢٠١٤، الأمر الذي يشكل مثالاً على تحقيق تقدم حقيقي وملموس من خلال الجهود المشتركة الجارية في إطار مهمة القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وقد ساعد المجتمع الدولي على تدريب أكثر من ٠٠٠ ٣٣٥ من أفراد قوات الأمن الأفغانية؛ وهذا إنجاز فذّ. ومع انتهاء مهمة القوة الدولية في هذا العام، تدعو الضرورة أكثر من أي وقت مضى إلى التأكد من أن قوات الأمن الأفغانية مدرّبة ومجهّزة لحماية أفغانستان وأمنها.

وسيستمر دعم المجتمع الدولي لأفغانستان إلى ما بعد رحيل القوة الدولية، بما في ذلك من خلال المساهمة الجماعية في تقديم الدعم المالي لقوات الأمن الأفغانية في الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧. وتحقيقاً لهذه الغاية، نحث الحكومة الأفغانية بقوة على توقيع الاتفاق الأمني الثنائي بين الولايات المتحدة وأفغانستان وإبرام اتفاق مركز القوات بين الناتو وأفغانستان في أقرب وقت ممكن. وتلك الاتفاقات أمر ضروري لتمكين المجتمع الدولي من التخطيط للمرحلة التالية من المساعدة العسكرية لأفغانستان والحفاظ على المساءلة الصارمة وتدابير الشفافية من أجل استدامة التمويل الدولي لقوات الأمن الأفغانية.

(تكلم بالإنكليزية)

ولا تزال كندا ملتزمة بدعم قوات الأمن الأفغانية، بما فيها الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية، من أجل تعزيز قدرتها على التصدي للتهديدات وتوفير الأمن للشعب الأفغاني. ولذلك، سنساهم بمبلغ ٣٣٠ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات في صندوق الناتو المخصص لقوات الأمن الأفغانية، بدءاً من عام ٢٠١٥، مع مراعاة الشروط العامة للشفافية والمساءلة وفعالية التكلفة. وسيساعد هذا على ضمان نتائج مستدامة في التقدم المحرز بشق الأنفس الذي حققه الكنديون في أفغانستان. ونرحب بتجديد الجهات المانحة من المجتمع الدولي لالتزاماتها المالية من أجل دعم حكومة أفغانستان في توفير الموارد اللازمة لقوات الأمن الأفغانية لكي تظل قوة قادرة وكافية.

ويستند تمويلنا إلى إرث ما بذلته كندا من جهود كبيرة لتعزيز سيادة القانون وبناء قوات قادرة ومحترفة يمكن أن يفخر بها الأفغان. وقد خدم أكثر من ٠٠٠ ٤٠ من أفراد القوات

المسلحة الكندية في أفغانستان على مدى السنوات الـ ١٢ الماضية. وفي ولاية قندهار الأفغانية، قام الكنديون بتدريب الجيش الأفغاني والشرطة الأفغانية وتوجيههما. وساهمت كندا بما يصل إلى ٩٥٠ من الأفراد العسكريين في وقت واحد في بعثة الناتو للتدريب في أفغانستان للمساعدة على تدريب قوات الأمن الأفغانية، ودرّبت شرطتنا المدنية ووفرت التوجيه لما يقرب من ٠٠٠ ٢٣ فرد من أفراد الشرطة الأفغانية على مدى السنوات الـ ١١ الماضية.

ستواجه القيادة الجديدة في أفغانستان عدداً من القضايا الملحّة. وسيحتاج الزعماء إلى التحرك السريع للتصدي لمجموعة التحديات الاقتصادية التي تواجهها، ولا سيما بالنظر إلى الأثر الكبير للأحداث التي وقعت مؤخراً، مثل عدم اليقين الانتخابي وتأثيره على ثقة دوائر الأعمال والاستثمارات المالية. لقد تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي. ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض النشاط الاقتصادي، ومن المرجح أن يستمر في التراجع مع الانخفاض المتوقع في المعونة والإنفاق الدوليين بعد عام ٢٠١٤، مما سيسبب المزيد من الضغط على الموارد المالية للحكومة. ونأمل أن نرى الحكومة توجه جهودها نحو إجراء تحسينات لتشجيع النمو الاقتصادي والاستثمار، بما في ذلك من خلال تطوير قطاع الصناعات الاستخراجية. كما أننا بحاجة إلى أن نرى بذل الحكومة الأفغانية لجهود قوية من أجل زيادة المساءلة والشفافية في جميع وزاراتها.

وستواصل كندا مساعدة الأفغان في بناء أفغانستان لتصبح بلداً قادراً على البقاء يتمتع بحكم أفضل ومزيد من الاستقرار والأمن من خلال الاستثمار في: مستقبل الأطفال والشباب الأفغان عن طريق وضع البرامج في مجالات التعليم والصحة، بما في ذلك صحة الأم والوليد والطفل؛ والنهوض بالأمن وسيادة القانون وحقوق الإنسان من خلال تقديم الدعم والتدريب لقوات الأمن الأفغانية، والمشاركة المدنية والسياسية والتمكين الاقتصادي للمرأة؛ وتعزيز الدبلوماسية الإقليمية، وعن طريق المساعدة الإنسانية. والمساعدة الإنمائية التي ستقدمها كندا بمبلغ ٢٢٧ مليون دولار في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧، والتي تعهدت بها في طوكيو في عام ٢٠١٢، تتوقف على تنفيذ الإصلاحات الأساسية من قبل الحكومة الجديدة في أفغانستان. وتشجع كندا القيادة الأفغانية الجديدة على مضاعفة الجهود الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة.

للأفغان الحق في رسم مسار للمضي قدماً في بناء المستقبل الذي يطمحون إليه – وهو مستقبل خالٍ من أمراء الحرب في البلد وخالٍ من التدخلات الإقليمية، التي لا تؤدّي إلا للفوضى، وخالٍ من الفساد المستشري الذي يجب استئصاله من كل جزء من الحياة الوطنية. ومن الواضح أنه في ظل وجود مجموعة التحديات المتوقعة، يجب أن يكون عزم الحكومة والتزامها قويين. فقوة أفغانستان تكمن في شعبها: أولئك الذين يؤيدون مستقبلاً أكثر أمنا وأمانا وازدهاراً ويسعون إلى تحقيقه في بلد يتيح تمثيل جميع آرائهم وسماع جميع أصواتهم. ويشمل هذا نساء أفغانستان اللاتي يشكلن جزءاً مفعماً بالحيوية والحياة ويحظى بمكانة مساوية من المجتمع الأفغاني. وندعو القيادة الجديدة في أفغانستان إلى احترام مواطنيها، لا سيما بتعزيز حقوق النساء والفتيات وحمايتها.

وندعو الحكومة الجديدة إلى أن تعمل بنشاط من أجل زيادة مشاركة المرأة في المؤسسات الحكومية لأفغانستان على جميع المستويات، بما يتفق مع التزامها بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وندعو الحكومة أيضاً إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية عن طريق دعم اعتماد وتنفيذ القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة وضمان حماية النساء والفتيات الأفغانيات من جميع أشكال العنف وسوء المعاملة وحماية الأطفال من الزواج المبكر والقسري.

وسنواصل الوقوف مع الشعب الأفغاني في سعيه نحو مستقبل أكثر أمناً وأماناً وازدهاراً لبلدهم. وسيشهد عقد التحول هذا تغيرات وتحديات على السواء بالنسبة لأفغانستان وشركائها وللمنطقة. وسنظل ثابتين على التزامنا تجاه أفغانستان. وتدعو كندا قادة أفغانستان إلى العمل من أجل جميع الأفغان ومعهم لتحسين الأوضاع الأمنية وتعزيز الديمقراطية وزيادة الشفافية وحماية حقوق الإنسان لجميع من هم داخل حدودها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.